

## علل الاختيار عند العكبري في كتبه المعنية بالإعراب (مستوى التركيب مثلاً)

م. م. علي أحمد إبراهيم  
المديرية العامة لتربية محافظة ديالى

أ.م. د. علاء حسين علي الخالدي  
كلية التربية الأساسية – جامعة ديالى

### المقدمة

يدرس هذا البحث علل الاختيار عند العكبري في كتبه المعنية بالإعراب، ويتخذ من الأقسام الخاصة بالتركيب بطرفيه الاسمي والفعلي ميداناً له، وهو بذلك يحاول أن يترصد حالات الاختيار المعلن في الإعراب التي يتعدد فيها الوجه الإعرابي، ويجري فيها اختيار أحد هذه الأوجه مع ذكر العلة الموجهة أو المرجحة لهذا الاختيار. بمعنى أن العكبري في أثناء إعرابه تعرض له حالات تتعدد فيها أوجه الإعراب؛ فيختار من بين هذه الأوجه، فإذا ما ذكر سبباً أو علة لذلك الاختيار؛ فهو موضع اهتمامنا وعناية دراستنا في هذا البحث، وذلك في كتب العكبري التي خصها بإعراب القرآن وقراءاته، والحديث النبوي، والشعر. واقتضت طبيعة الدراسة فيه أن يكون على فصلين مسبقين بمقدمة وتمهيد، وملتويين بثبوت بمصادر البحث ومراجعته.

اشتمل الفصل الأول منهما على دراسة أجزاء التركيب الاسمي متضمناً مبحثين: الأول: علل الاختيار في المبتدأ والخبر، والآخر: في نواسخ الابتداء. وتناول الفصل الثاني أجزاء التركيب الفعلي متضمناً مبحثين أيضاً: الأول: علل الاختيار في الفعل (نواصبه، وجوازمه)، والآخر: في الفاعل ونائبه واسمه.



وترتيب المادة فيه يقوم على البدء بنقل نصّ العكبري، ثم بيان المراد منه على نحو مختصر ثم الانتقال إلى ذكر آراء النحويين، وأدلة المذاهب في المسألة. على أن تناول ألفاظ الاختيار سيكون على حسب كثرة مجيئها في كتب الإعراب، أي بحسب معيار الكثرة والقلة في الاستعمال.

وقد أدى هذا النهج إلى الوقوف على مادة علمية غزيرة في النحو العربي تعكس طرفاً من تلك الثقافة اللغوية الموسوعية التي كان علماءنا الأقدمون يمتلكونها، فضلاً عما يؤديه ذلك من إبراز جهودهم في مجالات الدرس النحوية، وهذا ما ظهر جلياً في هذا البحث.

وتنوعت مصادر البحث، إذ اشتملت على كتبٍ نحوية ولغوية قديمة ومعاصرة بدءاً بمصادر العكبري التي تمثل المصادر الأساسية للمادة فيه، وهي: (التبيان في إعراب القرآن، وإعراب القراءات الشواذ، وإعراب الحديث النبوي، وإعراب لامية العرب أو ما تسمى بلامية الشَّنْفَرِي)، ثم كتب النحو ومنها: كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمقتضب للمبرّد (ت ٢٨٥هـ)، وكتب معاني القرآن وإعرابه، نحو: معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ)، ومعاني القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١١هـ)، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمنان الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، وكتب التفسير: الكشاف للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١هـ)، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وكتب القراءات: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، وكتب الحديث: مسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وجامع المسانيد لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، والدواوين الشعرية في تخرّيج الشواهد، وغيرها.

## التمهيد

### أبو البقاء العكبري

اسمُهُ ونسبُهُ :

هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محبّ الدين أبو البقاء العكبري الأصل ، البغدادي المولد والدار ، الأزجّي ، الفقيه ، الحنبليّ ، الحاسب ، الفرضيّ ، النحويّ ، الضربير (١) .

أصله من عُكْبَرَا ، ذكر ياقوت (ت ٦٢٦هـ) أنّ عُكْبَرَا بضمّ الأول وإسكان الثاني وفتح الباء الموحدة ، وقد يُمدّ ويُقصر ، والظاهر أنّه ليس بعربيّ ، اسم بليدة من نواحي دُجَيْل بينها وبين بغداد عشرة فراسخ ، والنسبة إليها عُكْبَرِيّ وَعُكْبَرَاوِيّ (٢) .

وذكر ابن موصل النيصبي (ت ٣٨٥هـ) أنّ عُكْبَرَا مدينة موغلة في القِدَم تقع على الضفة الشرقية من نهر دجلة ، وبين دِيَالِي والنهروان ، وتُعرف عادةً باسم (أوانا) (٣) .

والأزجّي بالتحريك نسبةً إلى باب الأزج ، وهي محلة كبيرة ذات أسواق كثيرة ، ومحالّ كبار في شرقي بغداد فيها عدّة محال كلّ واحدة منها تشبه أن تكون مدينة ، والمنسوب إليها من أهل العلم وغيرهم كثير جدّاً (٤) .

ويقال له : الفرضيّ ؛ لأنّه كان عالماً بالفرائض ، وهو علم المواريث (٥) .

(١) ينظر : نكت الهميان : ١٧٨ ، وإنباه الرواة : ١١٦/٢ - ١١٧ ، ووفيات الأعيان : ١٠٠/٣ ، وبغية الوعاة : ٣٨/٢ ، وشذرات الذهب : ٦٧/٥ ، ومعجم الأدباء : ٤٦/٦ ، والبداية والنهاية : ٨٥/١٣ ، والأعلام : ٢٠٨/٤ .

(٢) ينظر : معجم البلدان (عكبرا) : ١٤٢/٤ ، والقاموس المحيط (عكبر) : ٨٩٨ .

(٣) ينظر : صورة الأرض : ٩٣ - ٩٥ .

(٤) ينظر : معجم البلدان (الأزج) : ١٦٨/١ ، والقاموس المحيط (أزج) : ٤٤ .

(٥) ينظر : وفيات الأعيان : ١٠٠/٣ ، وشذرات الذهب : ٢٩٣/٥ .

### مولده ونشأته :

وُلِدَ أبو البقاء العكبري في بغداد سنة ٥٣٨ للهجرة ، هذا ما أكدته المصادر التي ترجمت له<sup>(٦)</sup> ، إلا القطيعي وهو أحد تلاميذه ذكر أنه ولد في حدود سنة تسع وثلاثين وخمسمائة من الهجرة<sup>(٧)</sup> .

### وفاته :

توفي (رحمه الله) ليلة الأحد ثامن شهر ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة ببغداد ، ودُفِنَ بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب<sup>(٨)</sup> .

### مؤلفاته :

خَلَّفَ العكبري تركة كبيرة من المصنفات في مختلف العلوم ولا سيّما في النحو ، وقد بلغت ما يقارب على ستين مؤلفاً بين رسالة صغيرة وكتاب مطوّل<sup>(٩)</sup> . ومن هذه المصنفات :  
١- إعراب الحديث النبوي ، ويعدُّ من أشهر الكتب التي أعربت الأحاديث ، وقد حققه الدكتور عبد الإله في عام ١٩٨٦ م ، والدكتور حسن موسى الشاعر سنة ١٩٨٧ م<sup>(١٠)</sup> .

٢- إعراب الحماسة ، وقد ذكرت المصادر أنه أحد مصنفات العكبري ، وقد سمّاه ابن خلكان بـ (إعراب شرح الحماسة)<sup>(١١)</sup> ، وفي مكتبة جامعة القاهرة نسخة مصورة من هذا المخطوط تحت رقم ٢٢٩٧٥ ومضمونها في إعراب أبيات الحماسة<sup>(١٢)</sup> .

(٦) ينظر : الذيل على طبقات الحنابلة : ١٩/٢ ، ومعجم المؤلفين : ٤٦/٦ .

(٧) ينظر : إعراب الحديث النبوي : ١٤ .

(٨) ينظر : إنباه الرواة : ١١٧/٢ ، والذيل على طبقات الحنابلة : ١١٣/٢ ، وبغية الوعاة : ٣٩/٢ ، ووفيات الأعيان : ١٠١/٣ .

(٩) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٤٤/١ .

(١٠) ينظر : البلغة : ٣٢ .

(١١) ينظر : وفيات الأعيان : ١٠٠/٣ .

(١٢) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٤٤/١ .

- ٣- إعراب القراءات الشواذ ، وقد ذُكِرَ بإعراب الشواذ<sup>(١٣)</sup> ، وقد حققه الأستاذ محمد السيد أحمد في الطبعة الأخيرة في عام ١٤١٩ هـ .
- ٤- إعراب لامية الشنفرى ، وقد حققه الأستاذ محمد أديب جمران سنة ١٩٨٤م - ١٤٠٤ هـ ، وقد ذُكِرَ باسم شرح لامية العرب<sup>(١٤)</sup> .
- ٥- التبيان في إعراب القرآن ، وهو من أشهر الكتب التي أُلُفِت في إعراب القرآن وقد طُبِعَ باسم (إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن)<sup>(١٥)</sup> .
- ٦- التبيان في شرح الديوان ، وهو شرح لديوان المتنبي وقد طُبِعَ أكثر من مرة ، وقد بيّن الدكتور مصطفى جواد (رحمه الله) أنّ شرح ديوان المتنبي المطبوع ليس لأبي البقاء العكبري وإنما هو لتلميذه ابن عدلان<sup>(١٦)</sup> .
- ٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، وهو من المصنفات المهمة ، والذي قُرِنَ بكتاب الإنصاف لابن الأنباري وخاصة في مسائل الخلاف في النحو ، وقد ذكره السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر<sup>(١٧)</sup> .
- ٨- شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ، وقد ذكرته كتب التراجم وأُثِبَت إلى أبي البقاء العكبري<sup>(١٨)</sup> .

(١٣) ينظر : بغية الوعاة : ٣٩/٢ .

(١٤) ينظر : تاريخ الأدب العربي : ١٠٨/١ .

(١٥) ينظر : إعراب الحديث النبوي : ٢٥ .

(١٦) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠ - ٣١ .

(١٧) ينظر : الأشباه والنظائر : ١٨٠/٢ .

(١٨) ينظر : البلغة : ١٢٢ .



٩- الباب في علل البناء والإعراب ، وهو من أشهر مؤلفات العكبري ، وقد حَظِيَ باهتمام الباحثين والدارسين ، وحقق الجزء الأول الدكتور غازي مختار طليمات سنة ١٩٩١م ، والجزء الثاني حققه الدكتور عبد الإله نبهان سنة ١٩٩٥م<sup>(١٩)</sup> .

### مذهبه النحوي :

يظهر جلياً أنّ العكبري كان متأثراً بمذهب البصريين شديد التمسك بأصولهم يعتمد آراء أئمتهم وخاصة سيبويه ، ناقداً لمذهب الكوفيين<sup>(٢٠)</sup> .

### ألفاظ الاختيار عند العكبري:

يجد مَنْ يتتبع هذه الألفاظ في كتب العكبري الخاصّة بالإعراب أنّ طائفة منها صرّح بها العكبري مباشرةً. وطائفة أخرى اختارها وبينّ عللها لكنّه لم يصرح بها مباشرةً. وسيجري ترتيب هذه الألفاظ بحسب كثرتها في الشروح مع الإشارة إلى أماكن وجودها، وعلى هذا النحو:

١- لا يجوز : وهي من أكثر الألفاظ التي استعملها العكبري في اختياراته ، وقد جاءت في عشرين ومئة موضع<sup>(٢١)</sup> ، وجاءت بصيغ مختلفة أخرى منها : وهو غير جائز عند البصريين<sup>(٢٢)</sup> ، وذلك عندنا لا يجوز<sup>(٢٣)</sup> .

(١٩) ينظر : إنباه الرواة : ١١٧/٢ ، والوافي بالوفيات : ١٤١/١٧ ، والمشوف المعلم : ٦٢/١ ، وأبو البقاء وأثره في الدراسات النحوية : ٦٣ .

(٢٠) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١١٠٧/٢ .

(٢١) ينظر : المصدر نفسه : ٣٣٧/١ - ٣٣٨ ، ٢٦٤ ، ٦٦٧/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ : ١٠١/١ - ١٠٢ ، ٥٢١ ، ١٧٢/٢ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٧٩ ، ٢٨٨ ، ٢٤٠ ، وإعراب لامية الشنفرى : ٨ ، ١٠ ، ٢٥ ، وغير ذلك .

(٢٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٣٢٦/١ - ٣٢٧ ، ٦٣١/٢ .

(٢٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٧٧/١ .



- ٢- ضعيف : وقد جاء في مئة وأربعة موضعاً<sup>(٢٤)</sup> ، وقد جاء بصيغ مختلفة منها : وهذا ضعيف جداً<sup>(٢٥)</sup> ، وهو مذهب ضعيف<sup>(٢٦)</sup> ، ويضعف<sup>(٢٧)</sup> .
- ٣- بعيد : وقد جاء في تسعة وستين موضعاً<sup>(٢٨)</sup> ، وجاء بصيغ أخرى منها : وهو أبعداها عن الصواب<sup>(٢٩)</sup> ، والقراءة بعيدة الصحة<sup>(٣٠)</sup> ، وهذا بعيداً جداً<sup>(٣١)</sup> .
- ٤- الوجه : وقد جاء في خمسة وثلاثين موضعاً<sup>(٣٢)</sup> ، وجاء بصيغ مختلفة منها : والوجه إثباتها<sup>(٣٣)</sup> ، وهذا الوجه الصحيح<sup>(٣٤)</sup> ، وجاء منفياً في صيغة واحدة<sup>(٣٥)</sup> .

(٢٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٩/١ ، ٨٩٤/٢ - ٨٩٥ ، ١١٨٦ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٤٢١/١ ، ٥٠١ - ٥٠٢ ، ٥٨٨/٢ - ٥٨٩ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٩٩ ، ٢٩٠ ، وغير ذلك .

(٢٥) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٧٦٠/٢ .

(٢٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٥٠/١ .

(٢٧) ينظر : المصدر نفسه : ٩/١ - ١٠ .

(٢٨) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٣٢٤/١ ، ٨٨٥/٢ ، ٩٩٣ ، ١٠٨٠ ، وإعراب القراءات الشواذ : ١٧٤/١ - ١٧٥ ، ٥٤١ ، ٦٦٦ - ٦٦٧ ، وغير ذلك .

(٢٩) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٨٧٨/٢ - ٨٧٩ .

(٣٠) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٥٩٩/٢ .

(٣١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٠٩٤/٢ .

(٣٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٥٠/١ ، ١١٩٠/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ : ١٣٥/١ ، ٥٤٩/٢ - ٥٥٠ ، وإعراب الحديث النبوي : ٩٩ ، ٢٨٠ ، وغير ذلك .

(٣٣) ينظر : إعراب الحديث النبوي : ٣٤٨ .

(٣٤) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٥٩٧/١ - ٥٩٨ .

(٣٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٤١٦/٢ .



- ٥- أقوى : وقد جاء في واحد وثلاثين موضعاً<sup>(٣٦)</sup> ، وجاء بصيغ مختلفة منها : والإثبات أقوى<sup>(٣٧)</sup> ، ويقوي ذلك<sup>(٣٨)</sup> .
- ٦- الجيد : وقد جاء في ثلاثين موضعاً<sup>(٣٩)</sup> ، وجاءت كلها بصيغة واحدة .
- ٧- الصحيح : وقد جاء في تسعة عشر موضعاً<sup>(٤٠)</sup> ، كما جاء منفياً في مواضع مثل : وهذا ليس صحيحاً<sup>(٤١)</sup> ، والمعنى غير صحيح<sup>(٤٢)</sup> .
- ٨- خطأ : وقد جاء في ستة عشر موضعاً<sup>(٤٣)</sup> ، وجاء بصيغ مختلفة منها : وهو عندنا خطأ<sup>(٤٤)</sup> ، وهو عندي خطأ<sup>(٤٥)</sup> ، وهذا عند البصريين خطأ<sup>(٤٦)</sup> .
- ٩- لا يكون : وقد جاء في أربعة عشر موضعاً<sup>(٤٧)</sup> .
- ١٠- لا يعمل : وقد جاء في تسعة مواضع<sup>(٤٨)</sup> .

- <sup>(٣٦)</sup> ينظر : المصدر نفسه : ٩٠/١ ، ١٦١ ، ١٠٤٣/٢ ، ١١٨٢ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٤٢٥/١ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٠٤ ، ٣٤٢ ، وإعراب لامية الشنفرى : ٨ ، وغير ذلك .
- <sup>(٣٧)</sup> ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٤٢٥/١ .
- <sup>(٣٨)</sup> ينظر : إعراب لامية الشنفرى : ٢٧ .
- <sup>(٣٩)</sup> ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٣٠/١ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٣٠٥/١ - ٣٠٦ ، ٥١٦/٢ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٤٤ ، ٢٨٧ ، ٢٧٠ ، وغير ذلك .
- <sup>(٤٠)</sup> ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٧٢٩/٢ - ٧٣٠ ، ١٠٨٣ ، وغير ذلك .
- <sup>(٤١)</sup> ينظر : المصدر نفسه : ١٠٥٨/٢ .
- <sup>(٤٢)</sup> ينظر : المصدر نفسه : ٣٢٩/١ .
- <sup>(٤٣)</sup> ينظر : المصدر نفسه : ٥٥٧/١ ، ٢٨٤ ، ٨٣٩/٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٤٧ ، وغير ذلك .
- <sup>(٤٤)</sup> ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٤٠٨/١ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٣٤١/٢ .
- <sup>(٤٥)</sup> ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٢٧٦/١ .
- <sup>(٤٦)</sup> ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٧٥٩/٢ - ٧٦٠ ، ١٠٦٠ .
- <sup>(٤٧)</sup> ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٦٨/١ ، ٣٠٧ ، ٩١٠/٢ ، ١٢٠٩ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٤٥٤/١ ، ٤١٧/٢ - ٤١٨ ، وإعراب الحديث النبوي : ٢٠٢ - ٢٠٣ ، وإعراب لامية الشنفرى : ٢٥ ، وغير ذلك .
- <sup>(٤٨)</sup> ينظر : المصدر نفسه : ١٩٧/١ ، ٤٥٤ ، ١٠٦٣/٢ ، ١١٦٠ ، وغير ذلك .

- ١١- الأحسن : وقد جاء في سبعة مواضع<sup>(٤٩)</sup>.
- ١٢- الأجود : وقد جاءت في ستة مواضع<sup>(٥٠)</sup>.
- ١٣- الأشبه : وقد جاء في ستة مواضع<sup>(٥١)</sup> ، وجاء في موضع واحد (الأشبه عندي)<sup>(٥٢)</sup>.
- ١٤- الصواب : وقد جاء في ستة مواضع<sup>(٥٣)</sup>.
- ١٥- فاسد : وقد جاء في خمسة مواضع<sup>(٥٤)</sup>.
- ١٦- لا يتعلّق : وقد جاء في خمسة مواضع<sup>(٥٥)</sup>.
- ١٧- الأقرب : جاء في ثلاثة مواضع<sup>(٥٦)</sup>.
- ١٨- غلط : جاء في ثلاثة صيغ<sup>(٥٧)</sup>.
- ١٩- أولى : وقد جاء في موضعين<sup>(٥٨)</sup>.
- ٢٠- الأكثر : وقد جاء في موضعين<sup>(٥٩)</sup>.
- ٢١- الجزم ب (لم) لا ب (إن) : وقد جاء في موضعين<sup>(٦٠)</sup>.

- 
- (٤٩) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٠/١ ، ٥٩٦ ، ١١٦٧/٢ ، وإعراب لامية الشنفرى : ٢٠ .
  - (٥٠) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٧١٣/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٧٣٣/١ - ٧٣٤ ، ٢٠٨/٢ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٦٠ ، ٢٣٠ .
  - (٥١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٦/١ - ٧ ، وإعراب القراءات الشواذ : ١٦٠/٢ ، ٣٢٠ ، ٤٦٧ - ٤٦٨ ، ٥٤٨ ، وإعراب الحديث النبوي : ٢٢٧ .
  - (٥٢) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٤٦٨/٢ .
  - (٥٣) ينظر : إعراب الحديث النبوي : ١٩٣ ، ٢٠٣ ، ٢٤٦ ، ٣١٢ ، ٣٢٦ ، ٣٣٦ - ٣٣٧ .
  - (٥٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٣٣٥/١ ، ٥٤٩ ، ٩١٤/٢ - ٩١٥ ، ١٣١٠ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٢٦ - ١٢٧ .
  - (٥٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٠١٦/٢ ، ١٠٥٤ - ١٠٥٥ ، ١١٤٧ ، وإعراب لامية الشنفرى : ٢٤ .
  - (٥٦) ينظر : المصدر نفسه : ٧٧٤/٢ ، ١٠٣٦ ، وإعراب الحديث النبوي : ١٧١ - ١٧٢ .
  - (٥٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٨٢١/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٢١٧/١ .
  - (٥٨) ينظر : المصدر نفسه : ٨١٥/٢ ، ١١٩٧ .
  - (٥٩) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢٩٥/١ ، وإعراب لامية الشنفرى : ١٩ .
  - (٦٠) ينظر : المصدر نفسه : ٤٠/١ ، ٧٠٢/٢ .



- ٢٢- سهو : وقد جاء في موضعين<sup>(٦١)</sup>.  
٢٣- المختار : وقد جاء في موضع واحد<sup>(٦٢)</sup>.  
٢٤- المعنى مختلف : وقد جاء في موضع واحد<sup>(٦٣)</sup>.  
٢٥- أبلغ : وقد جاء في موضع واحد<sup>(٦٤)</sup>.  
٢٦- تخليط : وقد جاء في موضع واحد<sup>(٦٥)</sup>.  
٢٧- شاذ : وقد جاء في موضع واحد<sup>(٦٦)</sup>.  
٢٨- محال : وقد جاء في موضع واحد<sup>(٦٧)</sup>.  
٢٩- مشكل : وقد جاء في موضع واحد<sup>(٦٨)</sup>.

- (٦١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/٥٥٦ ، ٢/١٠٨٩ .  
(٦٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/٣٩٣ ، ٤٢١ .  
(٦٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢/٩٣٣ .  
(٦٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/١٣٩ .  
(٦٥) ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٢/٣٩٠ .  
(٦٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢/٢٠٦ .  
(٦٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/٢٥ - ٢٦ .  
(٦٨) ينظر : المصدر نفسه : ١/٤٤ .

## الفصل الأول

### أقسام التركيب الاسمي

#### المبحث الأول

##### المبتدأ والخبر

##### المبتدأ :

##### ١- علة اختيار رفع ( الحمد ) على الابتداء :

في قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة : ٢] .  
ذهب العكبري إلى إعراب " قوله تعالى : (الحمد) على الابتداء ، و(لله) الخبر ،  
واللام متعلقة بمحذوف ، أي واجب أو ثابت ، وهذا أجود من النصب ؛ لأنّ فيه عمومًا في  
المعنى " (٦٩) .

والواضح من اختيار العكبري للرفع من وجهين :

**الأول :** إنّ الابتداء عامل معنوي غير ملفوظ به ، وهو خلو الاسم المبتدأ من العوامل  
اللفظية (٧٠) .

**والآخر :** إنّ الرفع أمدح ، وكلّ ما أدّى إلى كثرة المدح لله تعالى والثناء عليه كان أولى  
وأجود ، فإن قيل : من أين كان أمدح ؟ قيل : لأنّ معناه (الحمد ثابت له) ، أي (مستقر)  
وهذا يقتضي العموم من جميع الخلق ، وإذا نصبت كان تقديره (أحمد الله) ، فهذا مدح من  
المتكلم فقط ؛ لذلك اختير الرفع (٧١) .

وأشار السمين الحلبي إلى أنّ الرفع بالابتداء أمكن وأبلغ ؛ لأنّ الرفع في باب المصادر  
التي أصلها النيابة عن أفعالها يدلّ على الثبوت والاستقرار بخلاف النصب فإنّه يدلّ على  
التجدد والحدوث ، ولذلك قال العلماء : إنّ جواب خليل الرحمن (عليه السلام) في قوله

(٦٩) التبيان في إعراب القرآن: ٥ ، وينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٨٧/١ - ٨٨ .

(٧٠) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٧ .

(٧١) ينظر : النكت في القرآن للمجاشعي : ٤١/١ .



تعالى حكايةً عنه : ﴿ قَالَ سَلِّمْ ﴾ [هود : ٦٩] أحسن من قول الملائكة : ﴿ قَالُوا سَلِّمْ ﴾  
امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ [النساء : ٨٦] (٧٢).

وأما من نصب فإنه يقول : (الحمد) ليس باسم إنما هو مصدر يجوز لقائله أن يقول:  
أحمد الله ، فإذا صلح مكان المصدر (فَعَلَ ، أو يفعل) جاز فيه النصب، من ذلك قوله  
تعالى : ﴿ فَإِذَا لَيْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبَ الرِّقَابِ ﴾ [محمد : ٤] ، يصلح مكانها في مثله من الكلام  
أن يقول : فاضربوا الرقاب (٧٣).

وردّ الأزهري (ت ٣٧٠هـ) هذا الرأي بأن بعضهم قرأ (الحمد لله) بالنصب وهذا ليس  
بمختار ؛ لأنّ المصادر تنصب إذا كانت غير مضافة وليس فيها ألف ولام كقولك : حمداً  
وشكراً ، أي : أحمد وأشكر (٧٤) .

ويرى سيبويه أنّهم استحَبوا الرفع فيه ؛ لأنّه صار معرفة وهو خبر فقوي على الابتداء  
بمنزلة (عبد الله) و (الرجل) و (الذي تعلم) ؛ لأنّ الابتداء إنّما هو خبر ، وأحسنه إذا اجتمع  
نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف وهو أصل الكلام (٧٥) .

## ٢- علة الاختيار في إعراب الضمير (هو):

في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ  
التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [التوبة : ١٠٤] .

ذهب العكبري إلى إعراب " قوله تعالى : (هو) مبتدأ ، و(يقبل) الخبر ، وقد مُنِعَ أن  
يكون (هو) الأولى فصلاً ؛ لأنّ (يقبل) ليس بمعرفة ولا قريب منها " (٧٦) .

(٧٢) ينظر : الدر المصون : ٤٠/١ .

(٧٣) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٣/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤٥/١ .

(٧٤) ينظر : معاني القراءات : ١٠٨/١ . وهي قراءة روبة بن العجاج وسفيان بن عيينة، ينظر: مختصر  
في شواذ القراءات: ١، البحر المحيط ١/ ١٨ .

(٧٥) ينظر : الكتاب : ٣٢٨/١ .

(٧٦) التبيان في إعراب القرآن : ٦٥٩/٢ .



والظاهر أنّ العكبري ذهب إلى المنع ؛ لأنّ النحاة جعلوا له شروطاً كي يكون الضمير فصلاً ، فذكر ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أنّ الضمير الذي يقع فصلاً له ثلاث شرائط :

أحدها: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول في المعنى.

والثاني: أن يكون بين المبتدأ وخبره، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو: (إنّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و(ظننت) وأخواتها.

والثالث: أن يكون بين معرفتين، أو معرفة وما قاربها من النكرات (٧٧).

وهذا الشرط جعل العكبري يعرب (هو) مبتدأ؛ لأنّ بعده فعل مضارع (يقبل) وهو ليس معرفة، وكذلك لم يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن نحو: (محمد أفضل من عمرو) .

وذكر السمين الحلبي أنّ (هو) مبتدأ ولا يجوز أن يكون فصلاً؛ لأنّ ما بعده لا يوهم الوصفية (٧٨).

وذكر السيوطي أنّ قوماً قد أجازوا وقوع ضمير الفصل قبل المضارع نحو: (كان زيدٌ هو يقوم) (٧٩).

ولضمير الفصل فائدة في كونه يقع بين المبتدأ وخبره الفعلي، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ ﴾ ، فالضمير (هو) أفاد معنى القصر ، ولو حذف لكان القصر محتملاً لا متعيناً ، فإن قلت : (إنّ الله يقبل التوبة) كان إخباراً بأنّ الله يقبل التوبة من دون إفادة القصر ، ونحوه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [السجدة: ٢٥] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ بَدِيٌّ وَبَعِيدٌ ﴾ [البروج : ١٣] ، فوجود الضمير ها هنا أفاد معنى القصر ولو حذف لكان محتملاً (٨٠) .

(٧٧) ينظر : شرح المفصل : ٣٢٩/٢ .

(٧٨) ينظر : الدر المصون : ١١٧/٦ .

(٧٩) ينظر : مع الهوامع : ٢٧١/١ .

(٨٠) ينظر : معاني النحو : ٤٦/١ .



وذكر القرطبي (ت ٦٧١هـ) أنّ (هو) تأكيد لانفراد الله سبحانه وتعالى بهذه الأمور ،  
وتحقيق ذلك أنّه لو قال : إنّ الله يقبل التوبة ، لاحتمل أن يكون قبول رسوله وقبولاً منه ،  
فبيّنت الآية أنّ ذلك مما لا يصل إليه نبيٌّ ولا ملكٌ<sup>(٨١)</sup> .

الخبير:

٣-علة الاختيار في منع التفريق بين المبتدأ والخبير :

في قوله تعالى : ﴿يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِرِضْوَانِكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرِضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة : ٦٢] .

ذكر العكبري أنّ إعراب " (الله) مبتدأ ، و(أحقّ) خبره ، والرسول مبتدأ ثانٍ وخبره  
محذوف دلّ عليه خبر الأول ، وقال سيبويه<sup>(٨٢)</sup> : أحقّ خبر الرسول ، وخبر الأول محذوف  
وهو أقوى ، إذ لا يلزم منه التفريق بين المبتدأ وخبره ، وفيه أيضاً أنّه خبر الأقرب إليه ، ومثله  
قول الشاعر<sup>(٨٣)</sup> :

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ

والتقدير : (نحن بما عندنا راضون)<sup>(٨٤)</sup> . وقد ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أنّ  
المبرد وبعض العلماء أرادوا أن يجعلوا هذا البيت جارياً على الأصل ، أي أنّ (راضٍ) في الشطر  
الثاني من البيت ليس خبراً عن (أنت) ، بل هو خبر عن (نحن) الذي في أول البيت ، وذلك  
بناءً على أنّ (نحن) للمتكلم المعظم نفسه ، وهذا كلام غير سديد ؛ لأنّ (نحن) وإن كانت  
كما زعم للمتكلم المعظم نفسه فمعناها حينئذٍ مفرد تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها  
فيخبر عنها بالجمع كما في قوله تعالى : ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر : ٢٣]<sup>(٨٥)</sup> .

(٨١) ينظر : تفسير القرطبي : ٣٦٦/١٠ .

(٨٢) ينظر : الكتاب ١ / ٧٤ - ٧٥ .

(٨٣) البيت لقيس بن الخطيم ، ديوانه : ١١٥ .

(٨٤) التبيان في إعراب القرآن : ٦٤٨/٢ .

(٨٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٩٧/١ .



ويظهر من اختيار العكبري لمذهب سيبويه أنّ المبتدأ والخبر يجوز حذفهما إذا دلّ عليهما دليل ، وأنّ الأصل الغالب في الخبر حذف الثاني ؛ لدلالة الأول عليه إلاّ أنّه ها هنا حذف الخبر احترازاً من العبث ، وقصدًا للاختصار مع ضيق المقام<sup>(٨٦)</sup>.

وذهب الفراء إلى أنّ المعنى : ورسوله أحقّ أن يرضوه ، والله افتتاح كلام كما تقول : ما شاء الله وشئت<sup>(٨٧)</sup> . ونحو ذلك : ما شاء الله وشئت بالواو بان تجعل الكلام جملة واحدة، وقد نُهي عن ذلك إلاّ ب (ثم)<sup>(٨٨)</sup> .

ونقل عن المبرد ذهابه إلى أنّه لا حذف في الكلام ، لكن فيه تقديمًا وتأخيرًا ، والتقدير عنده : والله أحقّ أن يرضوه ورسوله ، فالهاء في (يرضوه) تعود إلى الله جلّ ثناؤه<sup>(٨٩)</sup>. ولم يذهب المبرد إلى ذلك، وإنما ذهب إلى أن في الكلام حذفًا وليس ثمة تقديم وتأخير، وذلك في قوله "أراد: نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راضٍ، فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع<sup>(٩٠)</sup>.

وقد يعضد اختيار العكبري أنّه قال : (أحقّ أن يرضوه) ولم يقل : يرضوهما ؛ لأنّ المعنى يدلّ عليه فحذف استخفافًا ، والمعنى : والله أحقّ أن يرضوه ورسوله أحقّ أن يرضوه<sup>(٩١)</sup>.

وقد أثر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) النهي عن أن يقال : ما شاء الله وشئت ، ولا يقدر في شيء تقديم ولا تأخير معناه صحيح<sup>(٩٢)</sup> .

<sup>(٨٦)</sup> ينظر : شرح ابن عقيل : ١٩٧/١ .

<sup>(٨٧)</sup> ينظر : معاني القرآن : ٤٤٥/١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٧٣ .

<sup>(٨٨)</sup> ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢١٤ .

<sup>(٨٩)</sup> ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٥٨/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢١٤ ، والدر المصون : ٧٥/٦ .

<sup>(٩٠)</sup> المقتضب ٤ / ٧٣ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٥٣/٣ .

<sup>(٩١)</sup> ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٥٨/٢ .

<sup>(٩٢)</sup> ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٣٧٣ .

## المبحث الثاني

### الأفعال الناقصة (كان وأخواتها):

#### ١- علة الاختيار في أن (كان) ليست زائدة :

في قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران : ١١٠] .

ذكر العكبري عدّة معانٍ لـ (كان): " قيل : بمعنى كنتم في علمي ، وقيل : هو بمعنى صرتم ، وقيل : كان زائدة ، والتقدير : أنتم خير ، وهذا خطأ ؛ لأنّ كان لا تزداد في أول الجملة ، ولا تعمل في خير " (٩٣) .

والظاهر من اختيار العكبري للمنع أنّ النحاة جعلوا شروطاً لـ (كان) الزائدة وهي أنّها تزداد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ والخبر نحو : (زيدٌ كان قائماً) ، والفعل مرفوعه ، نحو : (لم يوجد كان مثلك) ، والصلة والموصول نحو : (جاء الذي كان أكرمه) ، والصفة والموصوف نحو : (مررتُ برجلٍ كان قائماً) ، وقد تزداد حشوّاً بين (ما) وفعل التعجب نحو : (ما كان أصحَّ علمٍ من تقدّمها) وليس شيء من هذه الشروط متوفراً في هذه الآية (٩٤) ، وأيضاً لو كانت زائدة لما علمت في خبر أي نصبته .  
وللعلماء في هذه الآية ستة أقوال:

أحدها : أنّها ناقصة على بابها ، وإذا كانت كذلك فلا دلالة على مُضِي ولا انقطاع، بل تصلح للانقطاع نحو : (كان زيدٌ قائماً) ، وتصلح للدوام نحو : (وكان الله غفوراً رحيمًا)، فهي هنا بمنزلة (لم يزل) ، وهذا بحسب القرائن (٩٥) .

(٩٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٨٤ .

(٩٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ١/ ٢٣٠ ، وحاشية الخضري : ١/ ٢٢٤ .

(٩٥) ينظر : الدر المصون : ٣/ ٣٤٧ .



ذكر الزمخشري أنّ (كان) عبارة عن وجود الشيء في زمنٍ ماضٍ على سبيل الإبهام ، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [النساء : ٩٦] ، وقوله : (كنتم خير أمة) كأنه قيل : وُجِدتم خير أمة<sup>(٩٦)</sup> .  
وقد ردّ أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) هذا الرأي ، إذ ذكر أنّ قول الزمخشري : (لم تدلّ على عدم سابق) هذا إذا لم تكن بمعنى (صار) ، فإذا كانت بمعنى (صار) دلّت على عدم سابق ، فإذا قلت : (كان زيد عالما) بمعنى (صار زيد عالما) دلّت على أنه انتقل من حالة الجهل إلى حالة العلم ، وقوله : (ولا على انقطاع طارئ) أنّها كسائر الأفعال يدلّ لفظ الماضي منها على الانقطاع ، ثم قد تستعمل حيث لا انقطاع ، وفرق بين الدلالة والاستعمال ، ألا ترى أنّك تقول : (هذا اللفظ يدلّ على العموم) ثمّ قد يستعمل حيث لا يراد العموم بل يراد الخصوص ، وقوله : (كأنه قيل : وجدتم خير أمة) هذا يعارض قوله : إنّها مثل قوله : (وكان الله غفوراً رحيمًا) ؛ لأنّ تقديره : (وُجِدتم خير أمة) يدلّ على أنّها التامة وأنّ (خير أمة) حالٌ ، وقوله : (وكان الله غفوراً رحيمًا) لا شك أنّها هنا الناقصة فتعارض ، قلت : لا تعارض ؛ لأنّ هذا تغيير معنى لا تغيير إعراب<sup>(٩٧)</sup> .

**الثاني** : أنّها بمعنى (صرتم) و (كان) تأتي بمعنى (صار) كثيراً كقول عمرو بن أحمر الباهلي<sup>(٩٨)</sup> :

بتيهَاءِ قَفْرٍ وَالْمَطِيّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فَرَاخًا بِيَوْضُهَا

أي : صارت فراخاً<sup>(٩٩)</sup> .

**الثالث** : أنّها تامة بمعنى : وُجِدتم ، و (خير أمة) على هذا منصوب على الحال ، أي : وُجِدتم في هذه الحال<sup>(١٠٠)</sup> .

(٩٦) ينظر : الكشاف : ٦٠٨/٢ - ٦٠٩ .

(٩٧) ينظر : البحر المحيط : ٢٨/٣ ، وينظر : الدر المصون : ٣٤٨/٣ .

(٩٨) ديوانه : ١١٩ .

(٩٩) ينظر : الدر المصون : ٣٤٨/٣ .

(١٠٠) ينظر : الكشاف : ٦٠٨/٢ - ٦٠٩ ، وتفسير القرطبي : ٢٦٠/٥ .

الرابع : أئها زائدة ، والتقدير : أنتم خير أمة (١٠١) .

الخامس : أئها على بابها ، والمراد : كنتم في علم الله ، أو في اللوح المحفوظ (١٠٢) .

السادس : أن هذه الجملة متصلة بقوله : (ففي رحمة الله) ، أي : فيقال لهم في

القيامة : (كنتم خير أمة) (١٠٣) .

٢- علة الاختيار في منع كون (ليذر) خبراً لكان :

في قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا

كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَتَأْمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۚ وَإِن تَوَمَّنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ

أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿ [آل عمران : ١٧٩] .

ذهب العكبري إلى أن " خبر كان محذوف تقديره : ما كان الله مريداً لأن يذر، ولا

يجوز أن يكون الخبر (ليذر) ؛ لأنّ الفعل بعد اللام ينتصب بأن ، فيصير التقدير : ما كان الله

ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه ، وخبر كان هو اسمها في المعنى ، وليس الترك هو الله

تعالى" (١٠٤) .

يفهم من اختيار العكبري للمنع من وجهين :

أحدهما : أنّ النفي هنا جواب إثبات فعل لا يظهر معه ، والجواب على وفق المجاب

عنه فكأنّ قائلاً قال : سيذر المؤمنين ، فقال : ما كان ليذر المؤمنين .

والآخر : أنّ الكلام طال بالنفي ، فلم يزد شيء آخر مع ظهور المراد ، كما في خبر

لولا ، وخبر لعمرؤك (١٠٥) .

و للعلماء في خبر (كان) في هذا الموضع وما أشبهه قولان :

(١٠١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٤٩ .

(١٠٢) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٤٥/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤٥٦/١ ، وإعراب القرآن

للنحاس : ١٤٩ .

(١٠٣) ينظر : الدر المصون : ٣٤٩/٣ .

(١٠٤) التبيان في إعراب القرآن : ٣١٤/١ .

(١٠٥) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٦/٢ .



أحدهما : وهو للبصريين، أنه محذوف واللام مقوِّية لتعدية ذلك الخبر المقدر لضعفه ،  
والتقدير : ما كان الله مريدًا لأنْ يذَر ، فـ (أن يذر) هو مفعول (مريدًا) ، والتقدير : ما كان  
الله مريدًا ترك المؤمنين<sup>(١٠٦)</sup> .

والآخر : منقول عن الكوفيين : أنّ اللام زائدة لتأكيد النفي ، وأنّ الفعل بعدها هو  
خبر (كان) ، واللام عندهم هي العاملة النصب في الفعل بنفسها لإضمار (أنّ)، والتقدير :  
ما كان الله يذر المؤمنين<sup>(١٠٧)</sup> .

وأشار الدكتور فاضل السامرائي إلى أنّ لام الجحود تفيد توكيد النفي ، وهي الداخلة  
في اللفظ على الفعل مسبوقه بـ (ما كان) ، أو (لم يكن) ، ووجه التوكيد عند الكوفيين أنّ  
أصل (ما كان ليفعل) : ما كان يفعل ، ثمّ أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي ، كما أدخلت  
الباء في (ما زيدٌ بقائم) ، فعندهم أنّها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنّه ناصب ، ووجهه عند  
البصريين أنّ الأصل ما كان قاصدًا للفعل ، وهذا أبلغ من نفي الفعل نفسه ؛ لأنّ نفي  
القصد أبلغ من نفي الفعل نفسه .

واستبعد أن يكون (ما كان ليفعل) أصله (ما كان يفعل) ، أو أنّهما بمعنى واحد ،  
فإنّ قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٤٣] لا يصح أن يقال : هو  
بمعنى (ما كان الله يضيع إيمانكم) ، فتقدير البصريين أقرب إلى المعنى فيما هو ظاهر<sup>(١٠٨)</sup> .  
( ليس )

### ٣- علة اختيار إعراب ( البرّ ) اسم ليس :

في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ  
وَالْيَوْمِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] .

<sup>(١٠٦)</sup> ينظر : الإنصاف : ٤٧٦ مسألة (٨٥) ، والجنى الدايني : ١١٧ ، وشرح المفصل : ٢٣٠/٤ ،  
والدر المصون : ٥٠٦/٣ .

<sup>(١٠٧)</sup> ينظر : الإنصاف : ٤٧٥ مسألة (٨٥) ، والجنى الدايني : ١١٨ ، والدر المصون : ٥٠٧/٣ .

<sup>(١٠٨)</sup> ينظر : معاني النحو : ٢٠٥/١ - ٢٠٦ .



ذهب العكبري إلى اختيار قراءة الجمهور<sup>(١٠٩)</sup> برفع (البرّ) على أنّه اسم (ليس) و(أنّ) تولوا) خبرها ، وقوّي ذلك ؛ لأنّ الأصل تقديم الفاعل على المفعول ، أمّا من قرأ<sup>(١١٠)</sup> بالنصب فذهب على أنّه خبر (ليس) ، و(أنّ تولوا) اسمها ؛ لأنّ (أن تولوا) أعرف من البرّ ، إذ كان كالمضمر في أنّه لا يوصف والبرّ يوصف<sup>(١١١)</sup> .

والظاهر من اختيار العكبري للرفع من وجهين :

**الأول :** أنّ اسم (ليس) كالفعل ، ورتبة الفاعل أن يلي الفعل ، فلمّا ولي (البرّ) (ليس) رُفِعَ ، ولو نصب (البرّ) لوجب أن يكون الكلام غير رتبته ، وأن يُنوى بـ (البرّ) التأخير ، فيكون الكلام على رتبته التي أتت به التلاوة أولى من أن يحدث فيه ما يحتاج معه إلى التقديم والتأخير<sup>(١١٢)</sup> .

**والآخر :** أنّه لا يجوز أن يتقدم الخبر على أنّ المصدرية لئلا يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول<sup>(١١٣)</sup> .

وللعلماء في هذه المسألة ثلاثة آراء :

**الأول :** ذهب أبو جعفر النحاس<sup>(١١٤)</sup> ، والأزهري<sup>(١١٥)</sup> ، ومكي القيسي<sup>(١١٦)</sup> ، وابن عطية الأندلسي<sup>(١١٧)</sup> ، والسّمين الحلبي<sup>(١١٨)</sup> إلى قراءة الجمهور برفع (البرّ) على أنّه اسم (ليس) ، و(أنّ تولوا) خبرها في تأويل مصدر ، أي : ليس البرّ توليتكم . ورجحت عندهم

<sup>(١٠٩)</sup> ينظر : السبعة في القراءات : ١٧٥ ، والكشف : ٢٨٠/١ .

<sup>(١١٠)</sup> وهي قراءة حمزة وحفص عن عاصم ، ينظر : السبعة في القراءات : ١٧٥ ، والكشف : ٢٨٠/١ .

<sup>(١١١)</sup> ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٤٣/١ .

<sup>(١١٢)</sup> ينظر : الكشف : ٢٨١/١ .

<sup>(١١٣)</sup> ينظر : شرح ابن عقيل : ٢١٧/١ .

<sup>(١١٤)</sup> ينظر : إعراب القرآن : ٧٦ .

<sup>(١١٥)</sup> ينظر : معاني القراءات : ١٩١/١ .

<sup>(١١٦)</sup> ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٥٩ ، وحجة القراءات : ٢٨٠/١ .

<sup>(١١٧)</sup> ينظر : المحرر الوجيز : ٢٣٤/١ .

<sup>(١١٨)</sup> ينظر : الدر المصون : ٢٤٤/٢ .



قراءة الرفع من حيث إنّه ولي الفعل مرفوعه قبل منصوبه ، أي أنّ (ليس) يرفع الاسم الذي يليه ، وهو أجود القراءتين<sup>(١١٩)</sup> .

**والثاني :** ذهب أبو علي الفارسي وأبو حيان الأندلسي إلى النصب وذكر أبو حيان أنّ (ليس) من أخوات (كان) يقع بعدها المعرفتان ، فتجعل أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر ، فلمّا وقع بعد (ليس) (البرّ) وهو معرفة ، و(أن تولوا) معرفة ؛ لأنّه مصدر بمعنى التولية جعل (البرّ) الخبر فنصبه ، وجعل (أن تولوا) الاسم فقدّر رفعه ، وكان المصدر أولى بأن يكون اسمًا ؛ لأنّه لا يتنكر ، و(البرّ) قد يتنكر ، فـ (أن) والفعل أقوى في التعريف ، وأيضًا فإنّ (أن) وصلتها تشبه المضمّر ؛ لأنّها لا توصف كما لا يوصف المضمّر ، وإذا اجتمع مع (ليس) وأخواتها مضمّر ومظهر ، فالمظهر هو الاسم ؛ لأنّه أعرف ، فلمّا كانت (أن) وصلتها كالمضمّر كانت أولى أن تكون هي اسم (ليس) وقوي ذلك ؛ لأنّ (أن) وصلتها في تقدير الإضافة إلى المضمّر ؛ لأنّ معناها (توليتكم) ، والمضاف إلى المضمّر أعرف مما فيه الألف واللام ، والأعرف أولى أن يكون هو الاسم لـ (كان) وأخواتها ؛ لأنّه هو المخبر عنه ، ولا يُخبر إلاّ عن الأعرف دون الأنكر ، ألا ترى أنّ النكرات لا يُخبر عنها ، وأيضًا فإنّ (البرّ) تعريفه ضعيف ؛ لأنّه يدلّ على الجنس ، وتعريف الجنس ضعيف ؛ لأنّه كالنكرة فصار (أن) والفعل أقوى من (البرّ) في التعريف بكثير ، فوجب أن يكون الأعرف هو الاسم ، وهو (أن) وما بعدها ووجب نصب (البرّ) على الخبر<sup>(١٢٠)</sup>.

وقد منع جماعة ومنهم ابن درستويه من تقديم خبر (ليس) على اسمها ؛ لأنّه تُشبه (ما) الحجازية ؛ ولأنّها حرف فلا يجوز توسط خبر (ما) وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة ، وورود ذلك في كلام العرب ، قال السموأل<sup>(١٢١)</sup> :

سَلِي إِنْ جَهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فليس سواءً عالمٌ وجهُولٌ

وقال عروة بن الورد<sup>(١٢٢)</sup> :

<sup>(١١٩)</sup> ينظر : الدر المصون ٢ / ٢٤٥ .

<sup>(١٢٠)</sup> ينظر : الحجة ٢ / ٢٧٠ - ٢٧١ ، البحر المحيط : ٤/٢ .

<sup>(١٢١)</sup> ديوانه : ٩٢ .

<sup>(١٢٢)</sup> ديوانه : ٦٢ .

## أليس عظيمًا أن تُلمَّ مُلِمَّةٌ وليس علينا في الخطوبِ مُعَوَّلٌ

والثالث : ومنهم من جعل لك الخيار في القراءة ، فذكر الزجاج وجهين في إعراب (البرِّ) ، فلك أن تقرأ (ليس البرُّ أن تولوا) و (ليس البرُّ أن تولوا) فمن نصب جعل أن مع صلتها الاسم ، فيكون المعنى : ليس توليتكم وجوهكم البرُّ كلُّه ، ومن رفع فالمعنى : ليس البرُّ كلُّه توليتكم ، فيكون البرُّ اسم ليس ، وتكون (أن تولوا) الخبر<sup>(١٢٣)</sup> .

ويبدو أنّ قراءة الرفع أولى من النصب لسببين :

الأول : ذكر مكي القيسي أنّ ما يقوي رفع البرُّ أنّ البرُّ الثانية أيضًا مرفوعة في قراءة ابن مسعود ، فحمل الأول على الثاني أولى من مخالفته له<sup>(١٢٤)</sup> .

والآخر : أنّ السياق العام لـ (ليس) النفي بها غير مؤكد ، ولكي يكون النفي مؤكدًا يجب أن تزداد الباء في خبرها نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾ [الزمر : ٣٧] ، وجاءت قراءة ابن مسعود (ليس البرُّ بأن تولوا)<sup>(١٢٥)</sup> ، بزيادة الباء ، وهذا لا يكون معه إلاّ الرفع .

### المبحث الثالث

#### أفعال المقاربة والرجاء والشروع

#### أفعال المقاربة:

(كاد):

١- علة الاختيار في دلالة (كاد) بين النفي والإثبات :

في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَظَلَمْتِ فِي بَحْرٍ لَّجِيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ مُّظْلِمٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ بِرَبِّهَا وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ ﴾ [النور : ٤٠] .

<sup>(١٢٣)</sup> ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٤٦/١ .

<sup>(١٢٤)</sup> ينظر : حجة القراءات : ٢٨١/١ .

<sup>(١٢٥)</sup> ينظر مختصر في شواذ القراءات: ١١ .



ذكر العكبري أنّ موضع (كاد) " إذا نفيت وقوع الفعل لها معنيين : الأول : أنّ المعنى أنّه لا يرى يدهُ فعلى هذا التقدير ثلاثة أوجه :

**أحدها :** أنّ التقدير : لم يرها ولم يكذ ، ذكره جماعة من النحويين<sup>(١٢٦)</sup> ، وهذا خطأ ؛ لأنّ قوله : (لم يرها) جزم بنفي الرؤية ، وقوله : (لم يكذ) إذا أخرجها على مقتضى الباب كان التقدير : ولم يكذ يراها كما هو مصرحٌ به في الآية ، فإنّ أراد هذا القائل : لم يكذ يراها وأنّه رآها بعد جهد تناقض ؛ لأنّه نفى الرؤية ثمّ أثبتها .

**والوجه الثاني :** أنّ (كاد) زائدة ، وهو بعيدٌ .

**والوجه الثالث :** أنّ (كاد) أخرجت ها هنا على معنى قارب ، والمعنى : لم يقارب رؤيتها وإذا لم يقاربها باعدها ، وعليه جاء قول ذي الرّمة<sup>(١٢٧)</sup> :

إذا غيرَ النَّايِ المُحَيِّنَ لم يَكْذُ رَسِيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةٍ يبرُحُ

أي : لم يقارب البراح ، ومن ها هنا حُكِيَ عن ذي الرّمة أنّه رُوجع في هذا البيت فقال : لم أجد بدلاً من لم يكذ .

والمعنى الثاني : أنّه رآها بعد جُهدٍ ، والتشبيه على هذا صحيح ؛ لأنّه مع شدّة الظلمة إذا أخذ نظره إلى يدهِ وقربها من عينه رآها<sup>(١٢٨)</sup> .

وقد اختلف النحاة في دلالة (كاد) بين النفي والإثبات على ثلاثة مذاهب :

**الأول :** أنّها في الإثبات تدلّ على الإثبات ، وفي النفي تدلّ على النفي كسائر الأفعال ، وهذا المذهب منقول عن أكثر المفسرين<sup>(١٢٩)</sup> ، واستدلوا على ذلك بأنّ الأصل في كلّ فعل أن يدلّ على ما وُضِعَ له ، فإذا دخل عليه النفي نفى المعنى الثابت ، و(كاد) فعل موضوع لإثبات المقاربة ، فإذا دخله النفي نفى تلك المقاربة<sup>(١٣٠)</sup> .

(١٢٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٨٤/٤ ، وتفسير القرطبي : ٣٠٣/١٥ .

(١٢٧) ديوانه : ٤١٤ .

(١٢٨) التبيان في إعراب القرآن : ٩٧٣/٢ - ٩٧٤ .

(١٢٩) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٧٢/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٤٨/٤ ، وتفسير القرطبي :

٣٠٣/١٥ - ٣٠٤ ، والدر المصون : ١٧٦/١ ، ٨١/٧ .

(١٣٠) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٠٤/١ ، وشرح ألفية ابن معطٍ : ٥٢/٢ .



الثاني : ومنهم من يجعلها في الإثبات نفيًا ، وفي النفي إثباتًا ، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَذَبَّحُوا وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة : ٧١] ، فالذبح حاصل ثابت مع النفي ، وإذا قلت : (كاد زيد يموت) فالموت غير حاصل بل منفي والكلام إثبات ، وكذلك قوله تعالى : (لم يكذب يراها) فهو قد رآها ولكن بعد بطء وجهه ، يقول القائل : (ما كدث أراك من الظلمة) وقد رآه ، ولكن بعد إياس وشدة ، وهذا ما اختاره العكبري<sup>(١٣١)</sup> ، وأراه الأقرب .

الثالث : ومنهم من قال : هي في الماضي تُثبت نفيًا وتنفي إثباتًا ، وفي المستقبل كسائر الأفعال تنفي في النفي ، وتثبت في الإثبات ، واستدلوا على الماضي بقوله تعالى : ﴿ فَذَبَّحُوا وَ مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ، واستدلوا على المستقبل بقوله تعالى : (لم يكذب يراها) ، قالوا : إنّه لم يرها من جعلها مثبتة في النفي ، والتقدير : لم يرها ، فجعلوا (كاد) زائدة لما ذكر المفسرون أنّه لم يرها<sup>(١٣٢)</sup> .

( عسى ) :

## ٢- علة الاختيار في إعراب ( أن تكروها ) فاعل عسى :

في قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ١٩] .

ذهب العكبري إلى أنّ " قوله تعالى : ( أن تكروها ) فاعل عسى ، ولا خير لها ها هنا ؛ لأنّ المصدر إذا تقدّم صارت عسى بمعنى قُرب ، فاستغنت عن تقدير المفعول المسمى خبراً"<sup>(١٣٣)</sup> .

يُفهم من اختيار العكبري أنّ (عسى) و (اخلولق) و (أوشك) تختصّ من بين أفعال المقاربة بأنّهنّ قد يكنّ تامات ، فلا يحتجّن إلى خبر وذلك إذا وليهنّ (أن والفعل) فيسندنّ

(١٣١) ينظر : مجالس ثعلب : ١٤٢/١ ، والكشاف : ٣٠٩/٤ - ٣١٠ ، والحرر الوجيز : ١٨٨/٤ .

(١٣٢) ينظر : شرح ألفية ابن معط : ٥٢/٢ .

(١٣٣) التبيان في إعراب القرآن : ٣٤١/١ .



إلى مصدره المؤول بأن على أنه فاعل لهّن ، هذا إذا لم يتقدم عليهنّ اسم هو المسند إليه في المعنى ، فإن تقدّم عليهنّ اسمٌ يصحّ إسنادهنّ إلى ضميره فأنت بالخيار إن شئت جعلتهنّ تامات فيكون المصدر المؤول فاعلاً لهّن نحو : (عليّ عسى أن يذهب) ، وإن شئت جعلتهنّ ناقصات فيكون اسمهنّ ضميراً<sup>(١٣٤)</sup> . وقد اختلف النحاة في خبر (عسى) إذا كان فعلاً مضارعاً مقروناً بـ (أن) في إعرابه على ثلاثة مذاهب :

**أحدها :** أنّ (عسى) ليست عاملة عمل (كان) ، بل المرفوع بها فاعل ، و(أنّ) والفعل في موضع نصب على المفعولية ، والفعل مضمن معنى : قارب ، فإذا قلت : عسى زيدٌ أن يقومَ ، فالتقدير : قارب زيدٌ القيامَ ، أو يكون (أن) والفعل منصوباً على إسقاط الخافض ، وهو مذهب سيبويه<sup>(١٣٥)</sup> ، والمبرد<sup>(١٣٦)</sup> .

ووجهه أنّ (أنّ) والفعل مقدّر بالمصدر ، والمصدر لا يكون خبراً عن الجثة، وأجيب عنه بأنّ المصدر قد يُخبر به على سبيل المبالغة<sup>(١٣٧)</sup> .

**وثانيها :** أنّ (أنّ) والفعل بدل اشتمال من فاعل (عسى) ، وهو مذهب الكوفيين<sup>(١٣٨)</sup> .

وذكر صاحب البسيط أنّ هذه الأفعال ليست ناقصة فيكون المعنى : قُرب قيامُ زيدٍ، ثمّ قدّمت الاسم وأحرّرت المصدر ، فقلت : قُرب زيدٌ قيامُهُ ، ثمّ جعلته بـ(أنّ) والفعل ، ويُنتج على هذا بقولهم : (عسى أن يقومَ زيدٌ) وأنّ هذا هو الأصل وهي تامة ، ثمّ إن تقدّم الاسم فهو على البدل حملاً لها على طريقة واحدة<sup>(١٣٩)</sup> .

<sup>(١٣٤)</sup> ينظر : مغني اللبيب : ١٩٣/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢٧٠/١ - ٢٧١ ، وشرح ألفية ابن معط :

٤٩/٣ ، وشرح التصريح : ٢٩٠/١ .

<sup>(١٣٥)</sup> ينظر : الكتاب : ١٥٩/٣ .

<sup>(١٣٦)</sup> ينظر : المقتضب : ٦٩/٣ - ٧٠ .

<sup>(١٣٧)</sup> ينظر : الجني الداني : ٤٦٤ .

<sup>(١٣٨)</sup> ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١٩٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢١٦/٤ ،

وارتشاف الضرب : ١٢٢٩/٣ .

<sup>(١٣٩)</sup> ينظر : البسيط في شرح الجمل : ٢ / ٦٧١ ، وأشار ابن أبي الربيع إلى أن عسى إذا استعملت بغير

(أن) فهي من نواسخ الابتداء، نحو قول هذبة بن الخشرم العذري:



ورُذَّ على ما ذهب إليه الكوفيون بثلاثة أوجه : أحدها أنه إبدال قبل تمام الكلام ،  
والثاني : أنه لازم والبديل لا يكون لازماً ، والثالث : أنه قد جاء الفعل الذي دلَّت عليه  
(عسى) ، وإبدال الفعل من الاسم لا يصح<sup>(١٤٠)</sup> .  
وأُضِيفَ أَنَّ (عسى) عاملة عمل (كان) ، و(أَنَّ) والفعل في موضع خبرها ، وذكر  
ابن عصفور أَنَّ هذا هو الصحيح ؛ لأنَّ العرب لما نطقوا به على الأصل نطقوا به اسم  
فاعل<sup>(١٤١)</sup> .

### المبحث الرابع

#### الأحرف المشبهة بالفعل

( إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا ) :

١- علة الاختيار في منع العطف على موضع ( إِنَّ ) قبل تمام الخبر :

في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرَوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ  
أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : ١٥٨] .  
ذهب العكبري إلى إعراب " قوله تعالى : (والمروة) بقراءة الرفع على أنها مبتدأ ، و(من  
شعائر الله) الخبر ، وخبر (إِنَّ) محذوف أغنى عنه خبر المبتدأ ، وعلى قول الكوفيين يكون  
مرفوعاً على موضع (إِنَّ الصفا) وهذا غلط ؛ لأنه عطف على الموضع قبل الخبر<sup>(١٤٢)</sup> .  
ويُفهم من كلام العكبري أنه منع عطف (المروة) على موضع اسم (إِنَّ) ؛ لأنَّ (إِنَّ) لم  
تستكمل خبرها ، واشترط النحاة إذا لم يستكمل خبرها وجب نصبها ؛ لذلك اختار العكبري  
المنع<sup>(١٤٣)</sup> .

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

ينظر: الجنى الداني : ٤٦٥ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٨١ .

(١٤٠) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ١ / ١٩٣ ، والجنى الداني : ٤٦٥ .

(١٤١) ينظر : المقرب : ١ / ٩٩ - ١٠٠ ، والجنى الداني : ٤٦٤ .

(١٤٢) إعراب القراءات الشواذ : ١ / ٢١٧ .

(١٤٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٢٩٨ .

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة على مذهبين :

**المذهب الأول :** ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك : فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كلّ حال سواء كان يظهر فيه عمل (إنّ) أم لم يظهر نحو قولك : (إنّ زيدًا وعمرو قائمان)<sup>(١٤٤)</sup> ، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلاّ فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ)<sup>(١٤٥)</sup> .

واحتجوا على ذلك بالنقل والقياس ، أمّا النقل فقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصْرِيُّ ﴾ [المائدة : ٦٩] ، ووجه الدليل أنه عطف (الصابغين) على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر وهو قوله : (من آمن بالله واليوم الآخر) ، وكذلك ما جاء عن بعض العرب : (إنّك وزيدٌ ذاهبان) ، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ، ولغة العرب .  
أمّا القياس فقالوا : أجمعنا أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو : (لا رجل ولا امرأة أفضل منك) ، وكذلك مع (إنّ) ؛ لأنّها بمنزلتها وإنّ كانت (إنّ) للإثبات، و(لا) للنفي ؛ لأنّه يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، يدلّ عليه أنّنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر ، فكذلك قبل تمام الخبر ؛ لأنّه لا فرق بينهما عندنا<sup>(١٤٦)</sup> .

وقد ضعّف العكبري ما استدللّ به الكوفيون بالسمع من وجهين :

**أحدهما :** أنّ (الصابغون) معطوف على الضمير في (آمنوا) ويكون (الذين هادوا) قائمًا مقام التوكيد ، والتقدير : إنّ الذين آمنوا هم والصابغون ، والذين هادوا هم والصابغون ، وسدّ العطف مسدّ التوكيد .

<sup>(١٤٤)</sup> ينظر : الإنصاف : ١٥٨/١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٣٤١ ، والبيان في شرح اللمع : ٣١٢ ، وأوضح المسالك : ٣٥١/١ ، وحاشية الخضري : ٢٥٤/١ .  
<sup>(١٤٥)</sup> ينظر : معاني القرآن : ٣١٠/١ - ٣١١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢١٢/١ .  
<sup>(١٤٦)</sup> ينظر : الإنصاف : ١٥٩/١ .

والآخر : أنّ (الصائبون) في نية التأخير (ولا يحزنون) خبر لما قبله ، أي : لا يحزنون وكذلك الصائبون ، وهذا قول سيبويه<sup>(١٤٧)</sup> ، ومثله قول بشر بن أبي خازم الأسدي<sup>(١٤٨)</sup> :

وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم بُعَاةٌ ما بَقِينَا فِي شِقَاقِ

وأما العطف في باب (لا) فجوابه من وجهين :

أحدهما : أنّ (لا) تعمل في الاسم من دون الخبر فيكون المعطوف كالمستأنف بخلاف (إنّ) .

والآخر : أنّ (لا) واسمها زكبا فجُعلا كالشيء الواحد ، فهما في موضع رفع فيحمل المعطوف على موضعهما كما تحمل الصفة على ذلك ، وشاهدُهُ قول حاتم الطائي<sup>(١٤٩)</sup> :

وَرَدَّ جَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مُصْبُوحًا<sup>(١٥٠)</sup>

المذهب الثاني : ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطف على الموضع على كلّ حال<sup>(١٥١)</sup> ، واستدلوا على ذلك بأنّه لا يجوز أنّك إذا قلت : (إنّك وزيدٌ قائمان) وجب أن يكون (زيدٌ) ، وتكون (إنّ) عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد ، فلو قلنا : إنّهُ يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدّى ذلك إلى أنّ يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محالٌ<sup>(١٥٢)</sup> .

ويبدو أنّ ما اختاره العكبري هو الأقرب ؛ لأنّ العطف على الموضع يبطل عمل (إنّ) وينفي ترتيب مقتضاها عليها ؛ لأنّ (إنّ) تقتضي اسمًا وخبرًا فإذا كان الخبر من غيرها منعتها مقتضاها مع أنّها قد عمّلت في أحد مقتضيها ، وإذا بطل ذلك ثبت أنّ الوجه هو النصب عطفاً على اسم (إنّ) ، فعلى هذا يصحّ أن يكون الخبر عن المعطوف والمعطوف عليه<sup>(١٥٣)</sup> .

<sup>(١٤٧)</sup> ينظر : الكتاب : ١٥٥/٢ .

<sup>(١٤٨)</sup> ديوانه : ١١٦ .

<sup>(١٤٩)</sup> ديوانه : ٢٩٤ .

<sup>(١٥٠)</sup> ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٤٤ - ٣٤٦ .

<sup>(١٥١)</sup> ينظر : الكتاب : ٣٠٧/١ ، والإنصاف : ١٥٨/١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٣٤٢ ،

وشرح الأشموني : ٢٤٣/١ .

<sup>(١٥٢)</sup> ينظر : الإنصاف : ١٥٩/١ .

<sup>(١٥٣)</sup> ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٤٣ .



## ٢- علة الاختيار في كسر همزة ( إن ) :

عن مسند عبد الله بن عمر كانت تلبية رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إنَّ الحمدَ والنعمةَ لك والملك لا شريك لك) (١٥٤).

ذهب العكبري إلى أنّ " الكسر في (إنّ) أجود من الفتح ؛ لأنّه يحصل منه عموم استحقاق الحمد له سبحانه سواء لبيّ أم لم يُلبّ ، ويجوز الفتح على تقدير : لأنَّ الحمدَ لك ، وهذا ضعيف لوجهين : أحدهما : أنّ تعليل التلبية بالحمد غير مناسب لخصوصها ، والآخر : أنّه يصير الحمد مقصوراً على التلبية " (١٥٥) .

ويُفهم من اختيار العكبري للكسر أنّ الكسر إخبار محض بحاله ، أي : إنني أحمدك إن لبيتك ، أو لم ألدّ ، وأمّا تضعيفه للفتح ؛ فلأنّه يحتمل العلية ، أي : أتّي أحمدك لكي أبيتك ، ولا أحمدك إن لم أبيتك .

وقد ذكر النحاة أنّ لـ (أنّ) ثلاثة أحوال : وجوب الفتح ، ووجوب الكسر ، وجواز الأمرين ، فيجب فتحها إذا قدّرت بمصدر ، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو : يُعجبني أنّك قائمٌ ، أي : قيامك ، أو منصوبه نحو : عرفتُ أنّك قائمٌ ، أي : قيامك ، أو في موضع مجرور حرف نحو : عجبْتُ من أنّك قائمٌ ، أي : من قيامك ، ويجب أن تُكسر همزتها حيث لا يصحّ أن يقوم مقامها ومقام معموليها مصدرٌ ، ويجوز الأمران : الفتح والكسر حيث يصحّ الاعتباران (١٥٦) .

وأشار الدكتور فاضل السامرائي إلى أحوال فتح همزة (إن) وكسرها بأنّ (إنّ) المكسورة لا تغير معنى الجملة وإنّما تفيد توكيدها ، وأمّا المفتوحة فهي تهيئ الجملة لأن تقع موقع المفرد ، وتجعل ما دخلت عليه غير تام الفائدة بعد إن كان مفيداً قبل دخولها ، فأنت تقول : (محمدٌ

(١٥٤) مسند أحمد : ٥/٣ ، وينظر : جامع المسانيد : ٣٢٢/٤ .

(١٥٥) إعراب الحديث النبوي : ٢٣٠ .

(١٥٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٧٧/١ ، وحاشية الخضري : ٢٥٦/١ ، وجامع الدروس العربية :



قائماً) ، وتقول : (إنَّ محمداً قائماً) ، وكلتا الجملتين تامة المعنى ، أمّا إذا قلت : (أنَّ محمداً قائماً) بالفتح فهي ليست تامة المعنى ، وإثما وقعت الجملة موقع المفرد ، فمتى كان الكلام لا يحتمل الإفراد وإثما هو موطن الجملة تعيّن كسر (إنَّ) ، ومتى كان الكلام لا يحتمل الجملة وإثما هو موطن المفرد تعيّن الفتح ، ومتى جاز الاعتباران جاز الوجهان<sup>(١٥٧)</sup> .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه العكبري هو أولى ؛ لأنّ العلماء فرّقوا بينهما لافتراقهما في المعنى ، والتباس المعنى في بعض المواضع ، وفرّقوا بالحركات ليزول اللبس ، ألا ترى أنّك إذا قلت : أول ما أقول : إنّني أحمدُ الله ، يحتمل معنيين : أحدهما : أن تجعل الحمد أول كلامك ، والآخر : أن تجعل الحمد هو الذي تحكيه بقولك ، وليس هو نفس الأول ، فعند ذلك يحتاج إلى الفرق بينهما ليتضح المعنى ، وكذلك قوله (صلى الله عليه وسلم) : (لييك ... إنّ الحمد لك) إذا فتحت كان المعنى : لبيك لأن الحمد لك ، وإذا كسرت كنت مُستأنفاً ، وهو أجود في التلبية<sup>(١٥٨)</sup> .

( لا ) النافية للجنس:

٤ - علة الاختيار في بناء اسم ( لا ) النافية للجنس :

في قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَكْرَدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ النَّقْوَى وَأَنْتَقُونَ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ ﴾ [البقرة : ١٩٧] .

ذهب العكبري إلى اختيار " قراءة الفتح في قوله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال) على أنّ الجميع اسم (لا) الأولى ، و(لا) مكررة للتوكيد في المعنى ، والخبر (في الحج) ، وهو أقوى من قراءة الرفع<sup>(١٥٩)</sup> ؛ لما فيه من نفي العموم<sup>(١٦٠)</sup> .

<sup>(١٥٧)</sup> ينظر : معاني النحو : ٢٧٤/١ .

<sup>(١٥٨)</sup> ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٢٣/١ .

<sup>(١٥٩)</sup> وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير ، ينظر : السبعة في القراءات : ١٨٠ ، والكشف : ٢٨٥/١ .

<sup>(١٦٠)</sup> التبيان في إعراب القرآن : ١٦١/١ .



والظاهر من اختيار العكبري للفتح أنه أتى بـ (لا) للنفي لتدلّ على النفي العام، فنفي جميع الرث، وجميع الفسوق، كما تقول: لا رجل في الدار، فتنفي جميع الرجال، ولا يكون ذلك إذا رفع ما بعد (لا)؛ لأنها تصير بمعنى (ليس) ولا تنفي إلاّ الواحد، والمقصود في الآية نفي جميع الرث والفسوق، فكان الفتح أولى؛ لتضمنه عموم الرث كله والفسوق كله؛ لأنه لم يُرخص في ضرب من الرث، ولا في ضرب من الفسوق، كما لم يُرخص في ضرب من الجدال، ولا يدلّ على هذا المعنى إلاّ الفتح؛ لأنه للنفي العام<sup>(١٦١)</sup>.

وفي هذه المسألة المذاهب الآتية:

ذهب أكثر البصريين<sup>(١٦٢)</sup> إلى فتح الاسم الواقع بعد (لا)؛ لأنّ (لا) إذا دخلت على المفرد لنفي الجنس كان الاسم بعدها مبنياً، وحجة البناء عند العكبري من أوجه:

أحدها: أنّ (لا) مركبة مع الاسم، والتركيب يوجب البناء خمسة عشر، وبيان أنّها مركبة مع الاسم أنّها إذا فصل بينهما أعرب كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوَجٌ﴾ [الصفات: ٤٧]، وإذا لزم الفتح مع الوصل وزال مع الفصل دلّ على أنه حادث للتركيب، والتركيب يوجب البناء؛ لأنه يُجعل فيه الشئان كالشيء الواحد على وجه يلزم فيه الاتصال، ويجري مجرى الحرف، إذ لا يستغنى عن الحرف.

**والوجه الثاني:** أنّ الكلام تضمن معنى الحرف فكان مبنياً كـ (أين) و (كيف) وبيان ذلك أنّ قولك: لا رجل في الدار، تقديره: لا من رجل، وإمّا فُدر ذلك؛ لأنّ (من) موضوعه لبيان الجنس، والنفي هنا للجنس كله، و(لا) بنفسها لا تنفي الجنس، فقد ثبت في اللفظ معنى لا يثبت إلاّ بالحرف، وإذا تضمن الاسم معنى الحرف بُني؛ لأنه أدى ما يؤديه الحرف لفظاً، فتعدى إليه حكمه وصار هذا خمسة عشر في أنّ التقدير: خمسة وعشرة، وبدلّ على أنّ (من) هي التي تنفي الجنس هنا أنّك لو قلت: لا من رجل في الدار، لم يجز أن يكون فيها اثنان ولا أكثر، ولو قلت: لا رجل في الدار، جاز أن يكون فيها اثنان أو أكثر، فإذا قدرت (من) كان حكمها هذا الحكم.

(١٦١) ينظر: الكشف: ٢٨٦/١، ومشكل إعراب القرآن: ٦٤، والدر المصون: ٣٢٣/٢.

(١٦٢) ينظر: الكتاب: ٣٤٥/٢، والإنصاف: ٣١٢ مسألة (٥٥)، والبيان في شرح اللع: ١٨١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٦١، والجنى الداني: ٢٩٠، والهمع: ١٩٩/٢.



**والوجه الثالث :** أنّ (رجل) ها هنا لو كان معرباً لكان منوناً ؛ لأنّ التنوين تابع للإعراب ، وإنّما يمتنع بالألف واللام وعدم الصرف والإضافة ، وكلّ ذلك غير موجود ، فتعيّن أن يضاف عدم التنوين إلى البناء .

**والوجه الرابع :** أنّه لو كان معرباً لكان بفعلٍ محذوف ، وكان التقدير : لا أجد ولا أرى ، ونحو ذلك ، وهذا بعيد التقدير ؛ لأنّك تقول : (لا إله إلاّ الله) فلو كان معناه : لا أجد لكان النفي منسوباً إلى وجدانك ، وليس المعنى عليه ، وإنّما المعنى أنّ عدم الآلهة غير الله لمعنى في نفس المنفي ، وهو عدم تصوره لا عدم وجدانك .

**والوجه الخامس :** أنّه لو كان معرباً لجاز نصبه مع الفصل ؛ لأنّ كلّ معرب يجوز أن يُفصل بينه وبين العامل فيه بالظرف خصوصاً كـ (إنّ) ، فإنّك تقول : (إنّ في الدار زيدا) فتعملها مع الفصل بالظرف ، فإن قيل : (لا) فرغ على (إنّ) ، و(إنّ) فرغ على (كان) ، والفروع تنقص عن الأصول ؟ قيل : لم قلت : إنّ النقصان محصور في اتصال (لا) بما بعده ؟ مع أنّ لها أحكاماً تُخالف فيها (لا) باب (إنّ) ، ويكفي ذلك فارقاً بين الأصول والفروع<sup>(١٦٣)</sup>.  
وأما من قرأ بالرفع ففيها وجهان : أظهرهما أنّ (لا) ملغاة وما بعدها رفعٌ بالابتداء ، وسوّغَ الابتداء تقدّم النفي عليها ، و(في الحج) خبر المبتدأ الثالث ، وحذِفَ خبر الأول ؛ لدلالة خبر الثالث عليهما ، أو يكون (في الحج) خبر الأول ، وحذِفَ خبر الثاني والثالث ؛ لدلالة خبر الأول عليهما ، ويجوز أن يكون (في الحج) خبر الثلاثة ، ولا يجوز أن يكون (في الحج) خبر الثاني ، وحذِفَ خبر الأول والثالث ؛ لقبح مثل هذا التركيب ، ولتأديته إلى الفصل<sup>(١٦٤)</sup> .

**والثاني :** أن تكون (لا) عاملة عمل ليس ، ولعملها شروط : تنكير الاسم ، وألاًّ يتقدم الخبر ، ولا ينتقض النفي ، فيكون (رفث) اسمها وما بعده عطف عليه و(في الحج) الخبر بحسب ما ذكر آنفاً<sup>(١٦٥)</sup> .

(١٦٣) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٦٤ .

(١٦٤) ينظر : الدر المصون : ٣٢٣/٢ .

(١٦٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٢٧٢/١ ، والدر المصون : ٣٢٣/٢ .



وأما من نصب الثلاثة منونة فتخريجها على أن تكون منصوبة على المصدر بأفعالٍ مقدّرة من لفظها ، والتقدير : فلا يرفُثُ رَفَثًا ، ولا يفسُقُ فسوقًا ، ولا يُجادلُ جدالًا ، وحينئذٍ فلا عمل لـ (لا) فيما بعدها ، وإتّما هي نافية للجمل المقدّرة ، و(في الحج) متعلّق بأيّ المصادر الثلاثة شئت على أنّ المسألة من التنازع ، ويكون هذا دليلاً على تنازع أكثر من عاملين ، ويُمكن أن يقال : إنّ (لا) هي التي للتبرئة على مذهب مَنْ يرى أنّ اسمها معرّبٌ منصوب ، وإتّما حُذِفَ تنوينه تخفيفًا<sup>(١٦٦)</sup> .

(١٦٦) ينظر : الدر المصون : ٣٢٤/٢ .



## الفصل الثاني

### أقسام التركيب الفعلي

#### المبحث الأول

#### الفعل: نواصبه وجوازؤه

#### أولاً: الفعل الماضي:

#### ١- علة الاختيار في كون ( حاش ) فعلاً ماضياً :

في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَعَاتَتْ كُلَّ وَجْهٍ مِّنْهُنَّ سَيِّئًا وَقَالَتْ خْرِجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف : ٣١] .

ذكر العكبري رأي الجمهور على أنّ " (حاش) هنا فعلٌ ، وقد قالوا منه أحاشي ، وأيد ذلك دخول اللام على اسم الله تعالى ، ولو كان حرف جرٍّ لما دخل على حرف جرٍّ ، وفاعله مضمّر تقديره : حاشَ يوسف ، أي : بُعد من المعصية لخوف الله ، وقال بعضهم : هي حرف جرٍّ واللام زائدة وهو ضعيف ؛ لأنّ موضع مثل هذا ضرورة الشعر " (١٦٧) .

اختلف النحويون في (حاش) بين الحرفية ، والفعلية ، والاسمية ، فذهب سيبويه (١٦٨) إلى أنّ (حاشا) ليس باسم ولكنّه حرف يجرّ ما بعده ، ولم ينكر أن يكون (حاشا) فعلاً في موضع من الكلام البتة ، وإنّما ذكرها في الإنشاء خاصّة ، فزعم أنّ العرب تجرّ بها في هذا الباب ، والفعل لا يُجرُّ ، وقد يجيء مثل هذا في كلام العرب ، فتجعل في موضع الكلمة اسماً ، وفي موضع حرفاً كما فعلوا ذلك بـ(منذ) (١٦٩) .

ذكر الزمخشري أنّ (حاش) كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء ، تقول : أساء القوم حاشا زيد ، وهي حرف من حروف الجرّ ، فوضعت موضع التنزيه والبراءة ، فمعنى

(١٦٧) التبيان في إعراب القرآن: ٧٣١/٢ .

(١٦٨) ينظر : الكتاب : ٣٤٩/٢ .

(١٦٩) ينظر : المقتضب : ٣٩٢/٤ .



(حاشا لله) براءة الله وتنزيهه الله ، وهي قراءة<sup>(١٧٠)</sup> ابن مسعود على إضافة (حاشا) إلى الله إضافة البراءة<sup>(١٧١)</sup> .

وذهب المبرد<sup>(١٧٢)</sup> ، وابن عطية<sup>(١٧٣)</sup> إلى أنّها تتعین فعليتها إذا وقع بعدها حرف جرّ كآلية الكريمة ؛ لأنّ حرف الجرّ لا يدخل على مثله إلاّ تأكيداً له كقول مسلم بن معبد الوالي<sup>(١٧٤)</sup> :

**فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً**

فتعيّن أن تكون فعلاً فاعله ضمير يوسف ، أي : حاشى يوسف ، و(لله) جار ومجرور متعلق بالفعل قبله ، واللام تفيد العلة ، أي : حاشى يوسف أن يخاف ما رمته به ؛ لطاعة الله وملكانه منه ، أو لتفريع الله أن يُرمى بما رمته به ، أي : جانب المعصية لأجل الله ، وهذا ما اختاره العكبري .

واستدلّ المبرد وأتباعه على فعليتها بمجيء المضارع منها ، قال النابغة الذبياني<sup>(١٧٥)</sup> :

**وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ**

قالوا : وتصرف الكلمة من الماضي إلى المستقبل دليل فعليتها لا محالة<sup>(١٧٦)</sup> .

ومن رجّح جانب الفعلية أبو علي الفارسي قال : " لا تخلو (حاش) في قوله : (حاش لله) من أن تكون الحرف الجارّ في الاستثناء ، أو تكون فعلاً على فاعل ، ولا يجوز أن تكون الحرف الجارّ ؛ لأنّه لا يدخل على مثله ؛ ولأنّ الحروف لا يُحذف منها إذا لم يكن فيها

<sup>(١٧٠)</sup> ينظر : السبعة في القراءات : ٣٤٨ ، والبحر المحيط : ٣٠٣/٥ .

<sup>(١٧١)</sup> ينظر : الكشف : ٢٧٩/٢ .

<sup>(١٧٢)</sup> ينظر : المقتضب : ٣٩٢/٤ .

<sup>(١٧٣)</sup> ينظر : المحرر الوجيز : ٢٣٩/٣ - ٢٤٠ .

<sup>(١٧٤)</sup> ينظر : معاني القرآن للفراء : ٦٨/١ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٨٣/١ ، ورتف المباني : ٤٢٤

، وخزانة الأدب : ٣٠٨/٢ ، ومعجم الشواهد العربية : ٥٥/١ .

<sup>(١٧٥)</sup> ديوانه : ٣٢ .

<sup>(١٧٦)</sup> ينظر : الدر المصون : ٤٨٢/٦ - ٤٨٣ .



تضعيف ، فثبت أنه فاعل من الحشا الذي يُراد به الناحية ، والمعنى : أنه صار في حشًا ، أي في ناحية ، وفاعل (حاشَ) (يوسف) ، والتقدير : بُعد من هذا الأمر لله ، أي : خوفه<sup>(١٧٧)</sup>. وردّ السمين الحلبي على الفارسي قوله : " حرف الجرّ لا يدخل على مثله " مُسَلَّم ، ولكن ليس هو هنا حرف جرّ ، وقوله : " لا يُحذف من الحرف إلا إذا كان مضعفًا " ممنوع ، ويدلّ عليه قولهم : (مُنْ) في (مُنذ) إذا جُرّ بها ، فحذفوا عينها ولا تضعيف<sup>(١٧٨)</sup> .

وذهب بعضهم إلى أنّ (حاشى) في الآية الكريمة ليست حرفًا ولا فعلاً ، وإنما هي اسم مصدر بدلّ من اللفظ بفعله كأنه قيل : تنزيهاً لله وبراءةً له ، وإنما لم يُنوّن ؛ مراعاةً لأصله الذي نُقل منه وهو الحرف ، ألا تراهم قالوا : مِنْ عَن يمينه فجعلوا (عن) اسماً ولم يعربوه ، وقالوا : (مِنْ عليه) فلم يثبتوا ألفه مع المضمر ، بل أبقوا (عن) على بنائه ، وقلبوا ألف (على) مع المضمر ؛ مراعاةً لأصلها<sup>(١٧٩)</sup> .

ويبدو بعد هذا العرض أنّ (حاشَ) أقرب للفعلية في هذه الآية الكريمة ؛ وذلك لسببين:

**الأول :** أنّ حجة من حذف الألف أنه جعله فعلاً على (فاعل) كـ (قاضٍ) وحمله على الحذف لحرف اللين ، كما حذفت النون من (لم يكُ) على التشبيه بحرف اللين مع كثرة الاستعمال ، وحذف الألف أقوى ؛ لأنّ الفتحة تدلّ عليها ، ولا تدلّ الضمة في (لم يكُ) على النون . وأيضاً فإنّه أتبع خطّ المصحف ، وهي في مصحف عثمان وابن مسعود بغير ألف وأصلها الألف ؛ لأنّه (فاعل) مثل : (رامي) ، وإنما حُذفت الألف استخفافاً ؛ ولأنّ الفتحة تدلّ عليها ، وكأهم جعلوا اللام في (لله) عوضاً عنها<sup>(١٨٠)</sup> .

**والآخر :** أنّها فعلٌ ؛ لامتناع أن يدخل حرف جرّ على حرف جرّ .

(١٧٧) الحجة : ٢٦٨/٣ .

(١٧٨) ينظر : الدر المصون : ٤٨٤/٦ .

(١٧٩) ينظر : المصدر نفسه : ٤٨٣/٦ .

(١٨٠) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢٤٨ - ٢٤٩ .



## ٢- علة الاختيار في استبعاد إعراب ( دفع ) فعلاً ماضياً :

في قوله تعالى : ﴿ فَهَزَمُوهُمْ بِأَذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَءَاتَتْهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [البقرة : ٢٥١] .

قال العكبري : " يُقْرَأُ (دَفَعَ اللهُ) على أنه فعل ماضٍ ، و(الله) الفاعل ، وفيه بُعْدٌ ؛ لأنَّ (لولا) هذه لا تليها إلاَّ الأسماء ، فإن قلت : فيقدَّر مع الفعل أن فيصير كقوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ﴾ [القصص : ٨٢] ؟ فهذا وجية " (١٨١) .

والظاهر من استبعاده أن (لولا) الامتناعية مختصة بالأسماء ، ولها حالان : أحدهما : أن تكون حرف ابتداء ، وذلك إذا وليها اسم ظاهر ، أو ضمير رفع منفصل ، والآخر : أن تكون حرف جرّ إذا وليها الضمير المنفصل (١٨٢) .

وقد اختلف العلماء في الاسم الواقع بعد (لولا) على مذهبين :

**الأول** : ذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء (١٨٣) ، وهذا ما اختاره العكبري ، وحجتهم بذلك من أربعة أوجه :

**الوجه الأول** : أن (لو) و (لا) قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع فكذلك بعد التركيب ؛ لأنَّ الأصل عدم التغيُّر والتغيير .

**والوجه الثاني** : أنَّ الأصل في العمل للأفعال ، وإمّا يقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه ، و(لولا) ليست كذلك .

**والوجه الثالث** : أنَّ الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب ، إذ كلَّ حرف ينصب ، مثل : (ما) و (لات) وهذا لا منصوب له فلا يصحَّ قياسه ولا هو مسموع من العرب ، فدعوى ارتفاعه به محض تحكُّم .

(١٨١) إعراب القراءات الشواذ : ٢٦٤/١ ، وقراءة (دَفَعَ اللهُ) هي قراءة اليماني ، ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٥ .

(١٨٢) ينظر : الجني الداني : ٥٩٩ .

(١٨٣) ينظر : الإنصاف : ٦٦ مسألة (١٠) ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ٢٣٩ - ٢٤٠ ، وأوضح المسالك : ٢٢٠/١ ، وشرح الأشموني : ١٦٨/١ .



**والوجه الرابع :** أنك لو وضعت مكانه فعلاً في معناه لم يكن للجمله معنى ألا ترى أنك لو قلت : (امتنع زيد ، أو وُجِدَ زيدٌ فهلك عمرو) كان الكلام فاسداً وضدّ المعنى ؛ لأنّ المعنى : وجد زيدٌ هلاكَ عمرو ، وإذا لم يصح أن يوضع مكانه فعل يعمل لم يعمل هو نيابةً عنه<sup>(١٨٤)</sup> .

**المذهب الثاني :** مذهب الكوفيين وفيه قولان : أحدهما : يرتفع بنفس (لولا) كارتفاع الفاعل بالفعل ، وهو رأي الفراء<sup>(١٨٥)</sup> ، والآخر : يرتفع بفعل محذوف ، وهذا هو رأي الكسائي<sup>(١٨٦)</sup> ، ولم أجده في معاني القرآن ، وحجتهم بذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ (لولا) هذه حرف يختص بالاسم فكان عاملاً فيه كسائر الحروف المختصّة ، وإتّما عمِلَ الرفع ولم يعمل النصب والجرّ ؛ لأنّه يستقل بالاسم فأشبهه الفعل والفاعل ، وأمّا ما يأتي بعد ذلك فجوابٌ للحرف وليس هو من تمام الاسم .

**الوجه الثاني :** أنّ (لولا) معناه معنى الفعل فكانت عاملةً كـ (إنّ) وأخواتها ، وبيان ذلك أنّ قولك : لولا زيدٌ لأتيتك ، معناه : منعي زيدٌ من إتيانك والحرف يعمل إذا كان معناه معنى الفعل كـ (إنّ) وأخواتها .

**الوجه الثالث :** أنّ (إنّ) تُفتح بعد (لولا) كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصفات : ١٤٣] ، والمفتوحة وما عمِلت فيه لا يكون مبتدأ بل يكون معمولاً لما قبله ، وهذا يفسر القول في كونه مبتدأ<sup>(١٨٧)</sup> .

**ثانياً : الفعل المضارع :**

١- علة اختيار جزم ( ينفع ) بـ ( لم ) وليس بـ ( إن ) :

في قول الشنفرى<sup>(١٨٨)</sup> :

شَكَاَ وَشَكَّتْ ثُمَّ ارْعَوَى بَعْدُ وَارْعَوَتْ وَلِلصَّبْرِ - إن لم ينفع الشكُّ - أجملُ

<sup>(١٨٤)</sup> ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٤٠ .

<sup>(١٨٥)</sup> ينظر : معاني القرآن : ٤٠٤/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٥١١/٢ ، والهمع : ٢١٠/٤ .

<sup>(١٨٦)</sup> ينظر : الجنى الداني : ٦٠١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٧٤/١ .

<sup>(١٨٧)</sup> ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٤١ .

<sup>(١٨٨)</sup> ديوانه : ٦٥ .



ذهب العكبري إلى أنّ (ينفع) مجزوم بـ (لم) لا بـ (إن) ؛ لأنّ (لم) قد ثبت أنّها عاملة قبل دخول (إن) بلا خلاف ، ولا يجوز التفريق بينها وبين معمولها فهي ألزّم له ، و(إن) قد جاز إلغاؤها عن العمل ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ (٨٨) ﴿ فَرَوْحٌ ﴾ [الواقعة : ٨٨ - ٨٩] ، فجواب (أما) مُلغى لا جواب (إن كان) (١٨٩) .

والظاهر من اختيار العكبري أنّ (لم) عامل شديد الاتصال بمعموله ، ولم يقع إلاّ مع الفعل المستقبل في اللفظ ، و(إن) قد دخلت على الماضي في اللفظ وقد وليها الاسم كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : ٦] (١٩٠) .

ذكر الزمخشري أنّ (إن) الشرطية إذا جاءت عقبها (لم) كان الجزم بـ (لم) لا بها ، وإن دخلت على (لا) كان الجزم بها لا بـ (لا) وإتّما كان ذلك ؛ لأنّ (لم) عامل يلزمه معموله ولا يفرق بينهما بشيء ، وأمّا (إن) الشرطية فالتفرقة بينها وبين معمولها بمعمول معمولها جائزة مثاله : (إنّ زيداً تكرم أكرمهُ) ، وتدخل أيضاً على الماضي فلا تعمل في لفظه ، و(لم) تلازم العمل ، وأمّا (لا) فـ (غير) عاملة إذا كانت نافية ؛ فلذلك أسند العمل إلى (إن) ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ ﴾ [الأحزاب : ٦٠] ، ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ وَالْأَتَّعَفِرْ لِي وَتَرَحَّمْ عَلَيَّ ﴾ [هود : ٤٧] ، فالجزم هنا بـ (إن) وفي الأول بـ (لم) ، و(الشكو) فاعل (ينفع) (١٩١) .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة : ٢٤] ، ذكر ابن عطية أنّ (إن) دخلت على (لم) ؛ لأنّ (لم تفعلوا) معناه : تركتم الفعل ، ف (إن) لا تؤثر كما لا تؤثر في الماضي من الأفعال ، و(تفعلوا) جُزِمَ بـ (لم) ؛ لأنّها أشبهت (لا) في التبرئة في أنّها ينفيان فكما تحذف (لا) تنوين الاسم كذلك تحذف (لم) الحركة ، أو العلامة من الفعل (١٩٢) .

(١٨٩) ينظر : إعراب لامية العرب : ١٠٤ .

(١٩٠) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٤٠/١ .

(١٩١) ينظر : شروح لامية العرب : ٥٧ .

(١٩٢) ينظر : المحرر الوجيز : ١٠٧/١ .

## ٢- علة الاختيار في ضعف ( لا تُصَيَّبَنَّ ) جواب الأمر :

في قوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصَيَّبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الأنفال : ٢٥] .

ذكر العكبري أنّ قوله تعالى : ( لا تُصَيَّبَنَّ ) فيها ثلاثة أوجه :

**أحدها** : أنه مستأنف ، وهو جواب قسم محذوف ، أي : والله لا تُصَيَّبَنَّ الذين ظلموا خاصة ، بل تعم .

**والثاني** : أنه نهي والكلام محمول على المعنى كما تقول : ( لا أُرِيَنَّكَ ها هنا ) ، أي : لا تكن ها هنا ، فإنّ من يكون ها هنا آراه ، وكذلك المعنى هنا ، إذ المعنى : لا تدخلوا في الفتنة فإنّ من يدخل بها تنزل به عقوبة عامة .

**والثالث** : أنه جواب الأمر وأُكِّد بالنون مبالغةً ، وهو ضعيف ؛ لأنّ جواب الشرط متردد فلا يليق به التوكيد (١٩٣) .

والظاهر من تضعيف العكبري أنّ جواب الأمر لا يؤكد بالنون في الاختيار أي أنّ جواب الأمر بمنزلة جواب الشرط ، والنون الثقيلة لا تستعمل في جواب الشرط إلاّ في ضرورة الشعر (١٩٤) .

وللعلماء في هذه المسألة عدّة آراء :

**الرأي الأول** : أنّ الكلام فيه طرف من الجزاء وإن كان نهيًا ، فإذا قلت : انزل عن الدابة لا تَطْرَحْكَ ولا تَطْرَحَنَّكَ ، فهذا جواب الأمر بلفظ النهي ، فالمعنى : إنّ تنزل عنها لا تطرحك ، فإذا أتيت بالنون الخفيفة أو الثقيلة كان أوكد للكلام ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا يَحِطُّمَتُّكُمْ ﴾ [النمل : ١٨] ، أي : إنّ تدخلوا لا يحطمنكم ، فدخلت النون لما كان فيه معنى الجزاء (١٩٥) .

ذكر الزمخشري أنّ قوله تعالى : ( لا تُصَيَّبَنَّ ) لا يخلو إمّا أن يكون جوابًا للأمر ، أو نهيًا بعده أمر ، أو صفة لفتنة ، فإذا كانت جوابًا فالمعنى : إنّ أصابتكم لا تصيب الظالمين

(١٩٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٢١ .

(١٩٤) ينظر : البيان في غريب القرآن : ١/٣٨٦ ، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٠٦ .

(١٩٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١/٤٠٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٢/٤١٠ .



منكم خاصّة ، بل تعمّمكم ، فإن قلت : كيف جاز أن تدخل النون المؤكدة في جواب الأمر؟ قلت : لأنّ فيه معنى النهي ، إذا قلت : انزل عن الدابة لا تطرحك ، جاز لا تطرحنك ، ولا تصيبنّ ، ولا يحطمنكم<sup>(١٩٦)</sup> .

وقد ردّ أبو حيان الأندلسي على هذا الرأي في قوله تعالى : ( لا يحطمنكم ) بأنّ هذا المثال ليس نظير ( لا تصيبنّ الذين ظلموا ) ؛ لأنّه ينتظم من الآية والمثال شرطٌ وجزاء كما قدّر ، ولا ينتظم ذلك هنا ، ألا ترى أنّه لا يصحّ تقدير : إنّ تتقوا فتنةً لا تصيب الذين ظلموا ؛ لأنّه يترتب على الشرط غير مقتضاه من جهة المعنى ، أمّا الزمخشري فإنّه أخذ قول الفراء فزاده فسادًا وخبّط فيه ، فنظر إليه كيف قدّر أن يكون جوابًا للأمر الذي هو ( اتقوا ) ، ثمّ قدّر أداة الشرط داخله على غير مضارع ( اتقوا ) ، وكيف قدّر الفراء : انزل عن الدابة لا تطرحنك ، وفي قوله تعالى : ( ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم ) فأدخل أداة شرط على مضارع فعل الأمر ، وهكذا يقدر ما كان جوابًا للأمر<sup>(١٩٧)</sup> .

**والرأي الثاني :** ( لا تصيبنّ ) فليس قوله - والله أعلم - تُصيبنّ بجواب ، ولكنه نهي بعد أمر ، أي هو نهي على معنى الدعاء ، وإمّا جعله نهيًا بمعنى الدعاء ؛ لأنّ دخول النون في المنفي بـ ( لا ) لا يجوز ، فيصير المعنى : لا أصابت ظالمًا ولا غير ظالم ، فكأنّه قيل : واتقوا فتنةً لا أوقعها الله بأحدٍ<sup>(١٩٨)</sup> .

**والرأي الثالث :** قوله تعالى : ( لا تُصيبنّ ) جواب قسم محذوف ، والجملة القسمية صفة لفتنة ، أي : فتنةً والله لا تصيبنّ ، ودخول النون أيضًا قليل ؛ لأنّه منفي<sup>(١٩٩)</sup> . وقال العكبري : " ودخلت النون على المنفي في غير القسم على الشذوذ "<sup>(٢٠٠)</sup> ، أي أنّه إذا كان المنفي في جواب القسم يطرد دخول النون .

<sup>(١٩٦)</sup> ينظر : الكشاف : ٥٧٢ - ٥٧١/٢ .

<sup>(١٩٧)</sup> ينظر : البحر المحيط : ٤٨٤/٤ .

<sup>(١٩٨)</sup> ينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢٤٧/١ ، والدر المصون : ٥٩٣/٥ .

<sup>(١٩٩)</sup> ينظر : الدر المصون : ٥٩١/٥ .

<sup>(٢٠٠)</sup> ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٦٢١/٢ .



**الرأي الرابع :** أنّ اللام لام التوكيد ، والفعل بعدها مثبت ، وإثما مُطِلت اللام، أي أُشْبِعَتْ فتحتها فتولدت ألفًا ، فدخل النون فيها قياساً<sup>(٢٠١)</sup> .  
ومن وجه ذلك ابن جني تأثره بقراءة (لُتْصِييَنَّ) وهي قراءة علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، والإمام الباقر (عليه السلام) وغيرهم ، فذكر أبو الفتح أنّ معني هاتين القراءتين ضدّان ؛ لأنّ إحداهما (لا تُصِييَنَّ الذين ظلموا منكم خاصّة)، والأخرى (لُتْصِييَنَّ هؤلاء بأعيانهم خاصّة) ، وإذا تباعد معنيا القراءتين هذا التباعد وأمكن أن يُجمع بينهما كان ذلك جميلاً وحسناً ، ولا يجوز أن يُراد زيادة (لا) والمعنى : واتقوا فتنةً تُصِييَنَّ الذين ظلموا منكم خاصّة ، فليس هذا من مواضع دخول النون ، ألا تراك لا تقول : ضربت رجلاً يدخلُ المسجد ، هذا خطأ لا يقال ، ولكن أقرب ما يصرف إليه الأمر في تلافي معنى القراءتين أن يكون المراد : لا تُصِييَنَّ ، ثمّ يحذف الألف من (لا) ؛ تخفيفاً واكتفاءً بالفتحة منها ، فقد فعلت العرب هذا في (أما) ، من ذلك قول بعضهم : أمّ والله ليكوننّ كذا ، فحذف ألف (أما) تخفيفاً كقول الشاعر<sup>(٢٠٢)</sup> :

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي      بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لُوَائِي

يريد : بلهفا ، فحذف الألف<sup>(٢٠٣)</sup> .

**ثالثاً : فعل الأمر :**

– علة الاختيار في فعل الأمر بين البناء والإعراب :

في قوله تعالى : ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [يونس :

٥٨] .

ذهب العكبري إلى أنّ قوله تعالى : (فَلْيَفْرَحُوا) بالياء والتاء مع سكون اللام والياء أجود ؛ لأنّ أمر المواجهة : فافرحوا ، وبها قرأ ابن مسعود<sup>(٢٠٤)</sup> .

(٢٠١) ينظر : الدر المصون : ٥٩٢/٥ .

(٢٠٢) البيت منسوب لأبي الحسن وابن الأعرابي في: الخصائص: ١٣٥/٣، والمحتسب: ٢٧٧/١، وبلا

نسبة في: خزنة الأدب : ١٣١/١ ، ومعجم الشواهد العربية : ٢٠٣/٨ .

(٢٠٣) ينظر : المحتسب : ٢٧٧/١ .

(٢٠٤) وهي قراءة أبيّ، ينظر: المحتسب: ٣١٣/١ ، والكشاف: ١٥١/٣ ، والبحر المحيط: ١٧٢/٥ ،



والظاهر من اختيار العكبري (فليفرحوا) أنهم جعلوا أمراً للغائب ، واللام تدخل على فعل الغائب ؛ لأنّ المواجهة استُغني فيها عن اللام بقولهم : افعَل ، فصار شبيهاً بالماضي من (يَدْعُ) الذي استُغني عنه بـ (ترك) ، ولو قلت : (فلتفرحوا) فألحقت التاء لكنت مستعملاً لما هو كالمرفوض وإن كان الأصل ، فلا ترجّح القراءة بالتاء فإنّ ذلك هو الأصل لما قد ترى كثيراً من الأصول المرفوضة<sup>(٢٠٥)</sup> .

واختلف النحويون في فعل الأمر على مذهبين :

أحدهما<sup>(٢٠٦)</sup>: مذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش، وابن هشام: أنّ الأمر معرب بالجرم حُذفت منه لام الطلب حذفاً مستمراً في نحو: (قُمْ) و (اقْعُدْ)، وأنّ الأصل: (لِتَقُمْ) و (لِتَقْعُدْ) فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة.

واحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّ معرب مجزوم من عدّة أوجه : أحدها : أنّ الأصل في الأمر للمواجهة في نحو (افْعَل) : لِتَفْعَل ، كقولهم في الأمر للغائب (لِيَفْعَل) ، وعلى ذلك قول الشاعر<sup>(٢٠٧)</sup> :

مُحَمَّدٌ تَفِدِ نَفْسَكَ كُلِّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا

والآخر: أنّ الأمر جاء على بناء المضارع في حركاته وسكناته ، ولو كان أصلاً مستقلاً لجاء مختلفاً عنه ، والثالث : أنّ المعتل من الأمر يحذف آخره ، ولا يكون البناء بالحذف ، والرابع: أنّ الأمر ضدّ النهي ، والعرب تحمل الشيء على ضدّه<sup>(٢٠٨)</sup> .

وردّ أبو البقاء على هذا بأنّ الفعل لم يوجد فيه علة الإعراب ؛ لأنّ علة إعرابه إمّا أصل ، أو شبه وكلاهما لم يوجد ، وكونه أمراً لم يوجب إعرابه بل الموجب لإعراب الفعل الشبه

وينظر في نسبتها لابن مسعود: حاشية التبيان: ٦٧٨/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٦٤٧/١ - ٦٤٨ .

<sup>(٢٠٥)</sup> ينظر : الحجة : ٢٨٢/٤ .

<sup>(٢٠٦)</sup> ينظر: معاني القرآن: ٤٦٩/١، وينظر: الإنصاف: ٤١٤ مسألة (٧٥)، وأسرار العربية: ١٦٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٧/٢، وشرح المفصل: ٦١/٧ ، ومغني اللبيب : ١٩٨/١ .

<sup>(٢٠٧)</sup> نُسِبَ البيت إلى الأعشى، وحسان بن ثابت، وليس في ديوانيهما، ينظر: الكتاب: ٨/٣، والمقتضب: ١٣٠/٢، والإنصاف: ٤١٥، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٧٨ .

<sup>(٢٠٨)</sup> ينظر : الإنصاف : ٤١٥ - ٤١٦ .



بالاسم ، والشبه بالاسم كان بحرف المضارعة ، والفعل بنفسه هناك ليس بأمر ، بل الأمر حاصل بالكلام ، وفي (قَمْ) هو أمر بنفسه ، وأمّا الشعر فهو على الخبر لا على الأمر إلاّ أنّه حذف الياء من آخر الفعل ضرورة ، والأصل : (تفدي) (٢٠٩) .  
**والمذهب الآخر** : أنّ الأمر مبني ، وهو مذهب البصريين (٢١٠) ، وهو المذهب الذي اختاره العكبري .

واحتجّ البصريون بذلك وهو عندهم مبني على السكون ؛ لأنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ، وإمّا أعرب ما أعرب من الأفعال ، أو بُني منها على فتحة ؛ لمشابهة الأسماء ، ولا مشابهة ما بين فعل الأمر والأسماء ، فكان باقياً على أصله في البناء ، ومنهم من تمسك بالدليل على أنّه مبني ، فما كان على وزن (فَعَالٍ) من أسماء الأفعال كـ (نَزَلَ ، وَتَرَكَ ، وَمَنَعَ ، وَحَذَرَ) مبني ؛ لأنّه ناب عن فعل الأمر ، ف (نَزَلَ) ناب عن (انزَلَ) ، و (تَرَكَ) ناب عن (اتركَ) ، و (مَنَعَ) ناب عن (امنعَ) ، و (حَذَرَ) ناب عن (احذرَ) ، ومنه قول ربيعة بن مقروم الضبي (٢١١) :

**فَدَعَوْا نَزَالَ فَكَنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ**

فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً لَمَا بُنِيَ ما نابَ منابَهُ (٢١٢) .

ويرى العكبري أنّ ما ذهب إليه البصريون هو الأقرب ؛ لأنّ فعل الأمر لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى فلم يكن معرباً كالحرف ، والدليل أنّ جملة (قَمْ) و (اضربَ) الإعراب فيها معنى زائد على الكلمة ، فلا ينبغي أن يثبت إلاّ إذا دلّ على معنى ، وفعل الأمر لا يحتمل معاني يفرّق الإعراب بينها ، فلم يحتج إلى الإعراب (٢١٣) .

(٢٠٩) ينظر : التبيين : ١٧٩ .

(٢١٠) ينظر : الكتاب : ١٧/١ ، المقتضب : ٣/٢ ، الجمل : ٢٦٤ ، الإيضاح : ٧٦ ، الإنصاف :

٤١٤ ، وشرح المفصل : ٦١/٧ ، والتبيين عن مذاهب النحويين : ١٧٩ ، شرح الجمل : ٣٢٨/٢ .

(٢١١) ديوانه : ٤٤ .

(٢١٢) ينظر : الإنصاف : ٤٢١ .

(٢١٣) ينظر : مسائل خلافية في النحو : ١١٩ - ١٢٠ .

## المبحث الثاني

أولاً : الفاعل:

١- علة الاختيار في إضمار الفاعل في ( كل ) :

في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْخَرُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرِ صَفَّتِ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ [النور : ٤١] .

ذهب العكبري إلى أنّ الفاعل في قوله تعالى " (كلُّ قد عَلِمَ صَلَاتَهُ) هو ضمير (كلّ) وهو أقوى من ضمير الفاعل في (عَلِمَ) الذي هو اسم الله ؛ لأنّ القراءة برفع كلّ على الابتداء ، فيرجع ضمير الفاعل إليه ، ولو كان فيه ضمير اسم الله لكان الأولى نصب (كلّ)؛ لأنّ الفعل الذي بعدها قد نصب ما هو من سببها ، فيصير كقولك : زيداً ضرب عمرو غلامه ، فتنصب زيداً بفعل دلّ عليه ما بعده ، وهو أقوى من الرفع ، والآخِر جائز "(٢١٤) .

والظاهر من اختيار العكبري أنّ العلماء وضعوا أحكاماً للفاعل منها : وجوب وقوعه بعد المسند ، فإن تقدّم ما هو فاعل في المعنى كان الفاعل ضميراً مستتراً يعود إليه نحو : (عليّ قام) ، أي : هو(٢١٥) .

وقد ردّ السمين الحلبي على العكبري في ترجيحه النصب على الرفع في هذه الصورة أنّ النحويين رجّحوا الرفع على الابتداء على النصب في باب الاشتغال ؛ لأنّه لم يكن ثمّ قرينة من القرائن التي جعلوها مرجحة للنصب ، والنصب يُجوّج إلى إضمار ، والرفع لا يُجوّج إليه فكان أرجح(٢١٦) .

وقد اختلف العلماء والمفسرون في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

(٢١٤) التبيان في إعراب القرآن: ٩٧٤/٢ .

(٢١٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٥٣/٢ ، وحاشية الخضري : ٣٢٠/١ ، وجامع الدروس العربية : ٢٣٨/٢ .

(٢١٦) ينظر : الدر المصون : ٤١٩/٨ .



أحدها : أنّ الضمير في (عَلِمَ) عائِدٌ على الله تعالى ، وفي (صلاته وتسيّحه) عائِدٌ على (كلّ) ، والمعنى : كلٌّ قد عَلِمَ اللهُ صلاتَهُ وتسيّحَهُ ، أي : عَلِمَ صلاةَ المصلي وتسيّح المسبح ؛ ولهذا قال : (والله عليهم بما يفعلون) ، أي : لا تخفى عليه طاعتهم ولا تسيّحهم ، ومن هذه الجهة يجوز نصب (كلّ) عند البصريين والكوفيين بإضمار فعل يفسره ما بعده (٢١٧).

والثاني : أنّ الضمائر في قوله : (كلٌّ قد عَلِمَ صلاتَهُ) كلّها عائدة على (كلّ) ، أي : كلٌّ قد عَلِمَ هو صلاة نفسه وتسيّحها ، وهذا أولى عندهم ؛ لتوافق الضمائر ، وهو ما اختاره العكبري (٢١٨) .

والثالث : بعكس الثاني ، أي : عَلِمَ كلّ صلاة الله وتسيّحه ، أي : اللذان أمر بهما ، وأن يفعلا كإضافة الخلق إلى الخالق (٢١٩) .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني هو الأقرب ؛ لأنّ الفاعل قد تقدّم على الفعل ، وفي هذه الحالة يجب رفع (كلّ) على الابتداء . وأيضاً فإنّ معنى الآية يكون : كلٌّ قد عَلِمَ صلاتَهُ وتسيّحَهُ والله عليهم بما عملوا هو من صلاتهم وتسيّحهم .

## ٢- علة الاختيار في إعراب ( أنتم ) فاعلاً :

في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا ﴾ [الإسراء : ١٠٠] .

ذهب العكبري إلى أنّ " (أنتم) في موضع رفع فاعل لفعل محذوف ، وليس بمبتدأ ؛ لأنّ (لو) تقتضي الفعل كما تقتضيه (إنّ) الشرطية ، والتقدير : لو تملكون ، فلما حذف

(٢١٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٤٨/٤ - ٤٩ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٥٣ ، وتفسير القرطبي : ٣٠٦/١٥ .

(٢١٨) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٥٥/٢ ، ومشكل إعراب القرآن : ٣٢٦ ، والدر المصون : ٤١٩/٨ .

(٢١٩) ينظر : الدر المصون : ٤١٩/٨ .



الفعل صار الضمير المتصل منفصلاً ، و(تملكون) الظاهرة تفسير للمحذوف "(٢٢٠)". والظاهر في اختيار العكبري للفاعل سببان :

**الأول :** أنّ العلماء اشترطوا للفاعل أحكاماً منها : أنّ كلّ اسم مرفوع وقع بعد (إنّ) و(إذا) الشرطيتين فإنّه يجب حذف فعله وجوباً نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق : ١] (٢٢١) .

**والثاني :** " أنّه رفع أنتم على إضمار فعل ، ولا يجوز أن يلي (لو) إلاّ فعلٌ ، وإمّا لأثما تُشبهه حروف المجازاة "(٢٢٢) .

واختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أوجه :

**أحدها :** ذهب مكي القيسي (٢٢٣) ، والزمخشري (٢٢٤) ، وابن عطية (٢٢٥) إلى أنّ هذه المسألة من باب الاشتغال ، فـ (أنتم) مرفوع بفعل مقدّر يفسره الظاهر ؛ لأنّ (لو) لا يليها إلاّ الفعل ظاهراً أو مضمراً ، فهي كـ (إنّ) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : ٦] ، والأصل : لو تملكون ، فحذف الفعل ؛ لدلالة ما بعده عليه فانفصل الضمير وهو الواو ، إذ لا يمكن بقاؤه بعد حذف رافعه ، وهذا الوجه هو الذي يقتضيه علم الإعراب ، وهذا ما اختاره العكبري (٢٢٦) .

**والثاني :** ذكر أبو حيان الأندلسي أنّ شيخه أبا الحسن الصائغ يرى أنّه مرفوع بـ (كان) وقد كُتِرَ حذفها بعد (لو) والتقدير : لو كنتم تملكون ، فحُذِفَت (كان) فانفصل الضمير ، وحسّن أبو حيان هذا التخريج ؛ لأنّ حذف (كان) بعد (لو) معهودٌ في لسان العرب (٢٢٧) .

(٢٢٠) التبيان في إعراب القرآن: ٨٣٣/٢ - ٨٣٤ .

(٢٢١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٨٢/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٦٢/١ .

(٢٢٢) إعراب القرآن للنحاس : ٥٣٣ .

(٢٢٣) ينظر : المشكل : ٢٧٩ .

(٢٢٤) ينظر : الكشاف : ٥٥٥/٣ .

(٢٢٥) ينظر : المحرر الوجيز : ٤٨٧/٣ - ٤٨٨ .

(٢٢٦) ينظر : المحرر الوجيز : ٤٨٧/٣ - ٤٨٨ .

(٢٢٧) ينظر : البحر المحيط : ٨١/٦ .



**والثالث :** أنّ (أنتم) توكيد لاسم (كان) المقدر معها ، والأصل : (لو كنتم أنتم تملكون) فحذف (كان) واسمها وبقي المؤكّد ، وهو قول أبي فضّال المجاشعي<sup>(٢٢٨)</sup> .  
وذكر السمين الحلبي أنّ هذا فيه نظر من حيث إنّنا نحذف ما في التوكيد ، وإمّا أحوج هذين القائلين إلى ذلك كون مذهب البصريين في (لو) أنّه لا يليها إلاّ الفعل ظاهرًا ، ولا يجوز عندهم أن يليها مضمّر مفسّر إلاّ في ضرورة أو ندور كقوله : (لو ذات سوارٍ لطمتني) ، فإن قيل : هذان الوجهان أيضًا فيهما إضمار فعل ؟ قيل : ليس هو الإضمار المعنيّ ، فإنّ الإضمار الذي أبوّه هو على شريطة التفسير في غير (كان) ، وأمّا (كان) فقد كثر حذفها بعد (لو) في مواضع كثير ، وقد وقع الاسم الصريح بعد (لو) غير مذكور بعده فعل ، قال عديّ بن زيد<sup>(٢٢٩)</sup> :

لو بغير الماءِ حلقي شرقٌ كنتُ كالغصانِ بالماءِ اعتصاري

إلاّ أنّه خرّجه على أنّه مرفوع بفعل مقدر يفسره الوصف في قوله : (شرقٌ)<sup>(٢٣٠)</sup> .

**ثانيًا :** النائب عن الفاعل :

١- علة الاختيار في جواز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل :

في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الجاثية : ١٤] .

ذهب العكبري إلى أنّ " قراءة<sup>(٢٣١)</sup> (لِيَجْزِيَ) بالياء والنون على تسمية الفاعل ، وهو ظاهر ، ويُقرأ على ترك التسمية ونصب (قوم) وفيه وجهان : أحدهما وهو الجيد : أن يكون

<sup>(٢٢٨)</sup> ينظر : البحر المحيط : ٨٢/٦ ، والدر المصون : ٤١٨/٧ .

<sup>(٢٢٩)</sup> ينظر : شرح الأبيات المشكّلة : ٥٨٢ ، وخزانة الأدب : ٥٠٨/٨ ، ومعجم الشواهد العربية : ٤١٣/٣ .

<sup>(٢٣٠)</sup> ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١٥٩/١ ، والجنى الداني : ٢٧٩ ، والدر المصون : ٤١٨/٧ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ١٣٣٢/١ .

<sup>(٢٣١)</sup> وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وأبي عمرو ، ينظر : السبعة في القراءات : ٥٩٤ ، والبحر المحيط : ٤٥/٨ .



التقدير : لِيُجْزِيَ الخَيْرُ قَوْمًا ، على أَنَّ الخَيْر مفعول به في الأصل كقولك : جزاك الله خيرًا ، وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة ، والثاني : أن يكون القائم مقام الفاعل المصدر ، ليجزيَ الجزاءُ ، وهو بعيدٌ (٢٣٢) .

الظاهر من اختيار العكبري لإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل أَنَّ ضمير المفعول الثاني عادَ الضمير عليه لدلالة السياق ، والتقدير : لِيُجْزِيَ هو ، أي : الخَيْرُ قَوْمًا ، والمفعول الثاني من باب (أعطى) يقوم مقام الفاعل بلا خلاف نحو : (الدرهمُ أعطى زيدًا) ، أي : أعطى محمدٌ زيدًا درهمًا ، أمّا إبعاده للثاني ؛ فلأنّه لا يُترك المفعول به ويُقام المصدر ، ولا سيّما مع عدم التصريح به (٢٣٣) .

وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

**الأول :** مذهب البصريين - إلاّ الأخفش - أنّه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله مفعولٌ به ، ومصدرٌ ، وظرفٌ ، وجارٌ ومجرور تعيّن إقامة المفعول به مُقام الفاعل ، ولا يجوز إقامة غيره مُقامه مع وجوده ، وما وَرَدَ من ذلك شاذٌّ أو مؤوّل (٢٣٤) . وحجتهم في ذلك أنّ المصدر يدلّ على أكثر مما دلّ عليه الفعل ، ولا فائدة فيه أكثر من التوكيد ، والفاعل غيرُ الفعل من كلّ وجه ، وهو واجب الذكر لفظًا أو تقديرًا ، فلا يقوم مقامه إلاّ ما شابهه (٢٣٥) .

**الثاني :** ما نقل عن الكوفيين من أنّه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدّم أو تأخّر ، فنقول : (ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا) و (ضُرِبَ زَيْدًا ضَرْبٌ شَدِيدٌ) (٢٣٦) ، واستدلّوا على ذلك بالسمع والقياس ، أمّا السماع فقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَجِّحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنبياء : ٨٨]

(٢٣٢) التبيان في إعراب القرآن: ١١٥١/٢ - ١١٥٢ .

(٢٣٣) ينظر : الدر المصون : ٦٤٥/٩ - ٦٤٦ .

(٢٣٤) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٦٩ ، وأوضح المسالك : ١٤٩/٢ ، شرح ابن عقيل: ٨٩/٢ ، وحاشية الخضري : ٣٤٤/١ ، وشرح التصريح : ٤٢٩/١ ، وهمع الهوامع: ٢٦٥/٢ .

(٢٣٥) ينظر: التبيين: ٢٦٩ .

(٢٣٦) ينظر: أوضح المسالك: ١٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل: ٨٩/٢ ، وحاشية الخضري: ٣٤٥/١ ، وشرح التصريح: ٤٢٩/١ ، وهمع الهوامع: ٢٦٥/٢ .



قراءة حفص عن عاصم بتشديد الجيم ، وقراءة<sup>(٢٣٧)</sup> أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْمًا) على ما لم يُسَمَّ فاعله ، أي : يُجْزَى الجزاء قَوْمًا ، ومن السماع قول رؤبة بن العجاج<sup>(٢٣٨)</sup> :

لَمْ يُعْنَ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغِيِّ إِلَّا ذُو هَدَى

والشاهد فيه نيابة الجار والمجرور (بالعليااء) عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام ، وهو قوله : (سَيِّدًا) ، أمّا القياس فهو أنّ المصدر اسمٌ يصل الفعل إليه بنفسه فجازت إقامته مقام الفاعل كالمفعول به الصحيح<sup>(٢٣٩)</sup> .

**الثالث :** وهو مذهب الأخصّس أنّه إذا تقدّم غير المفعول به عليه جاز إقامة كلّ واحدٍ منها ، فنقول : ضُربَ في الدار زيدٌ ، وضُربَ في الدار زيدًا ، وإن لم يتقدّم تعين إقامة المفعول به نحو : (ضُربَ زيدٌ في الدار) ، فلا يجوز (ضُربَ زيدًا في الدار)<sup>(٢٤٠)</sup> .

والظاهر بعد هذا العرض ما ذهب إليه بعض النحاة إلى أنّ الأحقّ بالنيابة ما كان الأهمّ في الكلام مفعولاً أو غيره ، فإذا كان المجرور هو المهمّ أنيب ، وإذا كان المصدر هو المهمّ أنيب وإذا كان الظرف هو المهمّ أنيب<sup>(٢٤١)</sup> .

قال رضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) : " والأولى أن يقال : كلّ ما كان أُدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة "<sup>(٢٤٢)</sup>.

## ٢- علة الاختيار في منع إعراب ( المجرمون ) نائباً عن الفاعل :

في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [الروم : ١٢] .

ذكر العكبري أنّ إعراب (المجرمون) على تسمية الفاعل هو رأي الجمهور ، وقد حُكِيَ شاذّاً بترك التسمية ، وهو بعيدٌ ؛ لأنّ (أبلس) لم يُستعمل متعدّياً ، ومخرجه أن يكون

<sup>(٢٣٧)</sup> ينظر : تفسير القرطبي : ٨٧/٢٥ ، والنشر في القراءات العشر : ٢٠١/٣ .

<sup>(٢٣٨)</sup> ديوانه : ١٧٣ .

<sup>(٢٣٩)</sup> ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٧١ .

<sup>(٢٤٠)</sup> ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٢٠/١ ، وشرح ابن عقيل : ٩٠/٢ ، وحاشية الصبان : ٩٧/١ ، وحاشية الخضري : ٣٤٤/١ .

<sup>(٢٤١)</sup> ينظر : حاشية الصبان : ٩٧/١ ، وحاشية الخضري : ٣٤٥/١ ، ومعاني النحو : ٧١/٢ .

<sup>(٢٤٢)</sup> شرح الرضي على الكافية : ٢٢١/١ .



أقام المصدر مقام الفاعل وحذفه ، وأقام المضاف إليه مقامه ، أي : يبلس إبلاسَ  
المجرمين<sup>(٢٤٣)</sup>.

والظاهر من إبعاد العكبري لترك التسمية أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل أو ما يقوم  
مقام الفاعل يكون مُحدّثاً عنه بالفعل ؛ لأنّ الفعل لا بدّ من إسناده إلى مرفوع على كلّ حال ،  
فإذا كان الفعل لازماً لم يَجْزُ أن تبني منه فعلاً ما لم يسمّ فاعله إلاّ أن تُعَدِّيه فحينئذٍ يقوم ما  
عدّيته إليه مقام الفاعل<sup>(٢٤٤)</sup> .

وقد ذهب إلى ذلك السمين الحلبي ، إذ قرأ العامّة بنائه للفاعل ، وهو المعروف  
يُقال: أبلَسَ الرجلُ ، أي : انقطعت حجّته فسكت ، فهو قاصر لا يتعدى ، قال  
العجاج<sup>(٢٤٥)</sup> :

يا صاح هل تعرفُ رسماً مُكرّساً قال : نَعَمْ أعرفُهُ وأبلساً<sup>(٢٤٦)</sup>

وقرأ<sup>(٢٤٧)</sup> السُّلَمي (يُبَلِّسُ) مبنياً ، وفيه بعد ؛ لأنّ (أبلس) لا يتعدى<sup>(٢٤٨)</sup> .

وقد وصف محيي الدين درويش قول صاحب المنجد : من إنّه يقال : (أبلسه) بالغلط  
الفظيح ، وقد علل علماء التصريف قراءة (يُبَلِّسُ) - بالبناء للمفعول - بأنّ القائم مقام  
الفاعل مصدر الفعل ، ثمّ حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، إذ الأصل : يبلسُ  
إبلاسَ المجرمين<sup>(٢٤٩)</sup> . ويبدو بعد هذا العرض أنّ ما ذهب إليه الجمهور والعكبري هو الأقرب ؛  
لأنّ الفعل (أبلس) فعلاً لازماً ولا يمكن أن يؤتى منه نائبُ فاعل .

ثالثاً : اسم الفاعل:

- علة الاختيار في إعمال اسم الفاعل وإضافته :

في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَدَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴾ [الصفات : ٣٨] .

<sup>(٢٤٣)</sup> ينظر : التبيان في إعراب القرآن: ١٠٣٨/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ : ٢٨١/٢ .

<sup>(٢٤٤)</sup> ينظر : البيان في شرح اللمع : ١٣٤ .

<sup>(٢٤٥)</sup> ينظر : ديوانه : ١٨٥/١ .

<sup>(٢٤٦)</sup> ينظر : الدر المصون : ٣٥/٩ .

<sup>(٢٤٧)</sup> ينظر : البحر المحيط : ١٦٥/٧ ، وفتح القدير : ٢١٨/٤ .

<sup>(٢٤٨)</sup> ينظر : تفسير القرطبي : ٤٠٤/١٦ ، والبحر المحيط : ١٦٠/٧ .

<sup>(٢٤٩)</sup> ينظر : إعراب القرآن وبيانه : ٣٧/٢١ .



ذهب العكبري إلى أنّ " الوجه الجرّ بالإضافة ، وقُرئ شاذًا بالنصب ، وهو سَهُوٌ من قارئه ؛ لأنّ اسم الفاعل تُحذف منه النون ، وينصب إذا كان فيه الألف واللام " (٢٥٠) .

والظاهر من اختيار العكبري الجرّ بالإضافة أنّ النحاة جعلوا لإعمال اسم الفاعل المثني أو المجموع جمع مذكر سالم شروطًا أنّ تُحذف نونه ، ويقترن بـ (ال) كقوله تعالى :

﴿ وَالْمُفِيْمِينَ الصَّلٰوةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكٰوةَ ﴾ [النساء : ١٦٢] ، فإن حُذفت نونه ولم يقترن بـ (ال) وجبت الإضافة نحو : هذان ضارب زيدٍ ، وهؤلاء ضاربو عمرٍ (٢٥١) .

اختلف العلماء في اسم الفاعل أيهما أولى في العمل : العامل أم الإضافة ؟ ذكر سيبويه أنّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكفّ التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجرّ ، ودخل في الاسم معاقبًا للتنوين ، فجرى مجرى (غلام الله) في اللفظ ؛ لأنّه اسم وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل ، ولا يغيّر كفّ التنوين إذا حذفته مستخفًا شيئًا من المعنى ولا يجعله معرفة ، فمن ذلك قول الله :

﴿ نَفْسٍ ذٰئِقَةً الْمَوْتِ ﴾ [آل عمران : ١٨٥] ، وقوله تعالى : ﴿ اِنَّا مَرْسِلُوْا النَّاقَةَ ﴾ [القمر : ٢٧] ، وقال المرار الأسدي (٢٥٢) :

### سَلِ الْمَمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيِسٍ

فهو على المعنى لا على الأصل ، والأصل التنوين ؛ لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة ، ولو كان الأصل ها هنا ترك التنوين لَمَا دخل التنوين ولا كان كذلك نكرة وذلك أنّه يجري مجرى المضارع فيما ذكر سيبويه (٢٥٣) .

ويظهر من كلام سيبويه أنّ عمل اسم الفاعل أولى من الإضافة ، وقد ذهب إلى هذا الرأي الزجاجي ، إذ ذكر أنّه إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كان لك فيه وجهان :

(٢٥٠) التبيان في إعراب القرآن: ١٠٨٩/٢ ، وقراءة النصب لأبي السمال، ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ١٢٧ ، والبحر المحيط: ٣٥٨ / ٧ .

(٢٥١) ينظر : الكتاب : ١٨٧/١ .

(٢٥٢) ينظر : الكتاب : ١٦٨/١ ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية : ٧٩/٤ .

(٢٥٣) ينظر : الكتاب : ١٦٥/١ ، ١٦٦ ، ١٦٨ .



أحدهما : وهو الأجود أن تنوّنه وتنصب ما بعده ؛ لأنّه ضارع الفعل المستقبل ،  
وذلك قولك : هو ضاربٌ زيدًا الساعة .

**والوجه الآخر :** أن تحذف التنوين وتخفف ، وأنت تريد الحال والاستقبال فتقول :  
هذا ضاربٌ زيدٌ غدًا ، خفضت لمعاينة التنوين الإضافة ، ولا يجوز النصب مع حذف التنوين  
إلاّ في المعطوف بإضمار فعل ، وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيدٌ غدًا وعمراً تقديره : ويضربُ  
عمراً<sup>(٢٥٤)</sup> .

وذهب الكسائي إلى أنّهما سواء<sup>(٢٥٥)</sup> ، ووافقهما الفراء ، إذ ذكر أنّ من العرب من  
يختار التنوين إذا كان مع الجحد من ذلك قولهم : ما هو بتاركٍ حجّه ، وهو غيرُ تاركٍ حجّه ،  
لا يكادون يتركون التنوين ، وتركه كثير جائر ، وينشدون قول أبي الأسود (ت ٦٩هـ) :

**فألفيته غير مُستعَبٍ ولا ذاكِر الله إلا قليلاً<sup>(٢٥٦)</sup>**

فمن حذف النون ونصب قال : النية التنوين مع الجحد ، ولكن أسقطت النون للساكن  
لقتها وأعملت معناها ، ومن خفض أضاف<sup>(٢٥٧)</sup> .

ورجح أبو حيان الأندلسي أولوية الإضافة ، ذاكراً أنّه إذا جاز إعماله فهو أحسن من  
الإضافة نصّاً على ذلك سيبويه ، ورأى الكسائي : أنّهما سواء ، واختار أبو حيان الإضافة  
بدليل أنّ الأصل في الأسماء إذا تعلّق أحدها بالآخر الإضافة ، والعمل إنّما كان من جهة  
الشبه بالمضارع ، فالحمل على الأصل أولى ، وهو الإضافة<sup>(٢٥٨)</sup> .

وأشار الدكتور فاضل السامرائي إلى الفرق بين الإضافة والنصب من أنّ النصب  
دلالة قطعية ، إذ هو لا يدلّ إلاّ على الحال أو الاستقبال ، أمّا الإضافة فدلالته احتمالية  
فهي تحتمل :

١ - الماضي كقوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [فاطر : ١] .

<sup>(٢٥٤)</sup> ينظر : الجمل : ٩٨ - ٩٩ .

<sup>(٢٥٥)</sup> ينظر : همع الهوامع : ٨٣/٣ .

<sup>(٢٥٦)</sup> ديوانه : ٥٤ .

<sup>(٢٥٧)</sup> ينظر : معاني القرآن : ٢٠٢/٢ .

<sup>(٢٥٨)</sup> ينظر : البحر المحيط : ١٤٠/١ ، والتذييل والتكميل : ٢١٤/٣ .



٢- الحال والاستقبال كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ ﴾ [آل عمران : ٩] .

٣- الدلالة على الاستمرار كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ط يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمْ اللَّهُ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ ﴿٩٥﴾ ﴾ [الأنعام : ٩٥ - ٩٦] .

٤- إن الإضافة قد تفيد تغليب جانب الذات على الحدث في اسم الفاعل بخلاف النصب ، فإنه يفيد الدلالة على الحدث (٢٥٩) .

## المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م .
- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، المجمع العلمي العربي - دمشق ، د.ت .
- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، مطبعة دار المعارف - حيدر آباد - الدكن ، ط ٢ ، ١٣٦٠هـ .
- إعراب الحديث النبوي ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : الدكتور حسن موسى ناصر ، دار المنارة - السعودية ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ م .
- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق : الشيخ خالد العلي ، دار المعرفة - بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١ م .
- إعراب القراءات الشواذ ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب - بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ - ٢٠١٠ م .
- إعراب لامية العرب المسمى (إعراب لامية الشنفرى) ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد أديب جمران ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- الأعلام ، خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين - بيروت ، ١٩٧٩ م .
- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن حمزة العلوي (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، د.ت .



- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين القفطي (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية - القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٢ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري، تحقيق : الدكتور جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٢ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، منشورات المكتبة المصرية - بيروت ، د.ت .
- الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب - لبنان - بيروت ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- البداية والنهاية ، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ) ، مكتبة المعارف - بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٧ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - بيروت - لبنان ، ط ١ ، د.ت .
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) ، تحقيق: محمد المصـري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- البيان في شرح اللمع لابن جني ، عمر بن إبراهيم الكوفي (ت٥٣٩هـ) ، تحقيق : علاء الدين حموية ، دار عمار - عمان ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .



- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : الدكتور طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : الدكتور علي محمد البجاوي ، دار الجيل - بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان ، دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : الدكتور حسن هندواوي ، دار القلم - دمشق ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- الجامع لأحكام القرآن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان ، أبو عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية - بيروت ، ط ١٤ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- جامع المسانيد ، ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، تحقيق : الدكتور علي حسين البوّاب ، مكتبة الرشيد - الرياض ، د.ت .
- الجمل في النحو ، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق : ابن أبي شنب ، مطبعة جول كربونل - الجزائر ، ١٩٢٦ م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .



- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت ١٢٨٧هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر - بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- حجة القراءات ، عبد الرحمن بن زنجلة (ت القرن الرابع الهجري) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٤ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار الهلال - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي (ت ٢٢ قبل الهجرة) ، تحقيق : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- ديوان حاتم الطائي ، شرحه وقدم له : أحمد رشاد ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط ٢ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .



- ديوان السَّمَوَّل ، دار صادر - بيروت ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ديوان الشَّنْفَرَى (ت نحو ٧٠ قبل الهجرة) تحقيق الدكتور : إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ديوان رؤبة العجاج ، اعتنى به : وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة - الكويت ، ٢٠٠٨ م .
- ديوان ربيعة بن مكرم الضبي، تحقيق: تناصر عبد القادر فياض حروفش، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٩ م.
- ديوان عروة بن الورد (ت ٦١٦ هـ) ، دار صادر - بيروت ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق : ناصر الدين الأسد ، دار صادر - بيروت ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط ٢ ، د.ت .
- ذيل طبقات الحنابلة ، ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية - مصر ، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) ، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- السبعة في القراءات ، أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : الدكتور حسن هندراوي ، دار القلم - دمشق ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن عماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) ، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ، ومحمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير - دمشق - بيروت ، د.ت .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع - القاهرة ، ٢٠٠٩ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، علي نور الدين بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٣ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر ، ١٣٨٥هـ - ١٩٣٩ م .
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م .
- شرح التسهيل ، ابن مالك الأندلسي ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد المختون ، دار هجر - القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م .
- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ، ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) ، تحقيق : الدكتور علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام - القاهرة - مصر ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : الدكتور صاحب جعفر أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس - بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٦ م .

- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك الأندلسي ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريري ، دار المأمون للتراث - السعودية ، ط ١٦ ، د.ت .
- شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- صورة الأرض ، ابن موصل النيصي (ت ٣٨٥هـ) دار صادر - بيروت ، د.ت .
- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث النبوي ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : الدكتور سلمان القضاة ، دار الجيل - بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، الشوكاني ، دار الفكر - بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- الكتاب ، سيويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- الكشاف عن غوامض حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، مكتبة العبيكان - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : الدكتور محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق الجزء الأول : غازي مختار طليمات ، والجزء الثاني : عبد الإله النبهان ، دار الفكر المعاصر - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

- مجالس ثعلب ، أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف - القاهرة ، ١٩٨٠ م .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي وآخرين ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م .
- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : الدكتور علي حسين البوّاب ، مكتبة المعارف - الرياض ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥ م .
- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، ط ١ ، د.ت .
- معاني القرآن ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨٢ م .
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .



- معاني القراءات ، أبو منصور الأزهرى ، تحقيق : الدكتور عيد مصطفى درويش ،  
والدكتور عوض بن حمد القوزي ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- معاني النحو ، الدكتور فاضل السامرائي ، شركة العاتك لصناعة الكتاب - القاهرة  
، ط ٢ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .
- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان ،  
د.ت .
- المعجم المفصل في شواهد العربية ، إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية -  
بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، د.ت .
- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار صادر - بيروت ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، علّق عليه : أبو عبد الله  
علي عاشور الجنوبي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٨ هـ -  
٢٠٠٨ م .
- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ،  
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- المقرّب ، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوّاري ،  
وعبد الله الجبوري ، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، دار  
الشرق العربي - بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، راجعه وصححه : علي محمد الضباع ،  
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، د.ت .



- النكت في القرآن الكريم ، أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الله عبد القادر الطويل ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- نكت الهميان في نكت العميان ، صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ) ، المكتبة التجارية - مصر ، ١٩١١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، والدكتور عبد السلام محمد هارون ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- الوافي بالوفيات ، خليل بن أبيك الصفدي ، تحقيق : أحمد بن الخطيب وآخرين ، دار الثقافة - بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) ، تحقيق : الدكتور إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ، د.ت.